



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٤٨

الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

وكما جاء في تقرير مجلس الأمن المرفوع إلى الجمعية العامة، قد كرس ٥٠ في المائة تقريبا من عمل المجلس في هذه السنة لأفريقيا، التي ما زالت تسترعي بوجه خاص انتباه المجلس والمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، نحن نشاطر في الرأي المشترك بين الدول الأعضاء القائل بأنه ينبغي أن يواصل المجلس إيلاء الاهتمام الدقيق والخاص للمسائل الأفريقية، بغية تقديم مساهمات هامة في تسوية الصراعات الأفريقية.

كما أن مسألة الإرهاب تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمجلس. وقد برهن تصاعد الهجمات الإرهابية في العام الماضي، حيث وقع آخر هجوم خلال الليلة الماضية في الأردن، وقد خلف أكثر من ٦٠ قتيلا و ٢٠٠ جريح، على أن الإرهاب ما زال يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ونود أن نعرب لحكومة وشعب الأردن وأسر الضحايا عن بالغ تعاطفنا.

ونلاحظ مع الارتياح جهود المجلس المتواصلة للتصدي لهذا التهديد، كما نرحب بتعزيز التعاون بين هيئات

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديارا (مالي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بندا جدول الأعمال ٩ و ١١٧ (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/60/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد لي لونغ منه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني كثيرا أن أشارك، باسم وفد فيت نام، في النقاش المشترك اليوم، حول بندين هامين من بنود جدول الأعمال، يتصل أحدهما بتقرير مجلس الأمن، والثاني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل ذات الصلة.

لقد كانت السنة الماضية عاما آخر من العمل الشاق للمجلس، مثلما يبينه كبر عدد الجلسات وكثرة أنواع المسائل المعقدة والملحة التي كان عليه تناولها. ونحن نشي على أعضاء المجلس لما بذلوه من جهود.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بعد استعراضها استعراضا سريعا، أنه بوسعنا أن نؤيد الكثير منها. كما ينبغي الترحيب باهتمام الدول الأعضاء بالمضي قدما بالعملية.

إننا نشاطر في الرأي القائل إنه يمكن تحقيق الغرض من زيادة عدد أعضاء المجلس وإصلاح أساليب عمله بشكل أفضل إذا عولجت بالتوازي مع العمليات التكميلية. وقد ناقشت الدول الأعضاء، على مدى العام الماضي، بشكل مكثف وكامل، إمكانيات زيادة أعضاء المجلس. ومن جهتنا، نود أن نعيد التأكيد على موقفنا المتمثل في أنه ينبغي زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا فئتي العضوية لضمان التمثيل الحقيقي لكل أعضاء الأمم المتحدة، كما جاء في الميثاق. ونرى أنه ينبغي أن تكون الدول النامية ممثلة تمثيلا أكثر ملائمة في هذا الجهاز الهام من أجهزة المنظمة. كما نقر بأنه لا تزال هناك آراء مختلفة في هذا الصدد. ونتطلع إلى العمل مع الوفود بغية الوصول إلى حل يستفيد من دعم الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وتولي فييت نام أهمية كبرى لعمل مجلس الأمن، كما أنها اقترحت ترشيحها لمقعد غير دائم في المجلس للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وإذا لا ننسى أن إصلاح مجلس الأمن يشكل جزءا من عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل، التي يتسم فيها تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، وخصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بنفس القدر من الأهمية، فإننا نعتبر إحراز النجاح في إصلاح المجلس أمرا حاسما، ليس لصون السلام والأمن الدوليين فحسب، ولكن كذلك لنجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة. وسيستمر هذا النهج في توجيه ما نتخذه من إجراءات.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالانكليزية):

أود بادئ ذي بدء أن أعرب، بالنيابة عن شعب وحكومة

المجلس الفرعية ذات الصلة، بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠. وتشجب فييت نام بقوة كل الأعمال الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها، كما أننا نتطلع إلى تعزيز تعاوننا مع المجلس في هذا الصدد.

فيما يتعلق بصيغة التقرير، إننا نقدر الجهود التي بذلت لتوفير دليل موجز لأنشطة المجلس. غير أننا نشاطر في الرأي السائد لدى العديد من الدول الأعضاء، والقائل بأن هذا التقرير لا يزال بعيدا عن أن يكون جوهريا في محتواه ويفتقر إلى تقييم عمل المجلس.

أما فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، يقر وفد بلدي أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية في أساليب عمل المجلس، مثل الزيادة في استخدام الاجتماعات العامة والمشاورات مع المنظمات الإقليمية وتعزيز التنسيق بين الهيئات الفرعية للمجلس. ونأمل أن يستمر هذا الزخم بغية ضمان تحقيق الديمقراطية والشفافية والمساءلة بشكل حقيقي في عمل المجلس، مما سيحوّله إلى هيئة قادرة على الاضطلاع بأنشطتها الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين بفعالية.

وفي هذا الصدد، نخطط علما بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/59/47. وبينما أقر التقرير بإحراز بعض التقدم، فإنه لم يشر إلى أنه مازالت هناك وجهات نظر مختلفة بشأن المسائل الست المتعلقة بأساليب عمل المجلس والشفافية في عمله.

كما نخطط علما بالاقترحات التي قدمتها مؤخرا وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين بشأن أساليب عمل المجلس. وإن هذه المقترحات تستحق أن ننظر فيها بإمعان. وبالرغم من أنها جديدة، يمكننا أن نقول،

ومن المحتّم، لدى توسيع المجلس، التمسك بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وضمان تمثيل مختلف الثقافات والحضارات.

وينبغي إجراء التحسين الضروري والواجب لأساليب عمل المجلس بحيث يعبر تعبيرا تاما عن الأفكار الخلاقة والاقتراحات البناءة لغير الأعضاء في المجلس، والمنظمات الإقليمية، علاوة على المجتمع المدني. وفي السنوات الأخيرة، طرح عدد كبير من البلدان كثيرا من الاقتراحات والبدائل الإيجابية في هذا الصدد، وأحرز المجلس تقدما في عمله الفعلي. والصين على استعداد للعمل مع غيرها من الدول الأعضاء في المجلس لتحقيق هذه الغاية.

إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تتسم بحساسية كبيرة وتعقيد شديد، لأنها تؤثر على المصالح الوطنية لجميع الدول الأعضاء. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، ظلت الصين تدعو بقوة إلى إصلاح المجلس وتحت عليه في الاتجاه السليم والصحي. ونحن نؤيد المبادئ التالية:

أولا، ينبغي أن يقوم إصلاح المجلس على أساس مناقشة ديمقراطية، بهدف التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء. وينبغي ألا يحدد لذلك موعد نهائي مصطنع؛ ولا أن يفرض التصويت على ذلك. ولن تكتسب القرارات ذات الصلة أوسع نطاق من الثقة والتأييد وتلي المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء على المدى الطويل إلا إذا اتبع ذلك النهج. أما مجموعة الإصلاحات التي لا تعالج سوى شواغل عدد قليل من الدول بينما تتجاهل أغلبية الدول، والتي تعامل البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية بإجحاف، فلن تحقق أي نتائج.

ثانيا، ينبغي أن يعبر الإصلاح عن روح التوصل المتبادل إلى حلول وسط وأن يصون تضامنا، والأمم المتحدة كأُسرة كبيرة مكونة من ١٩١ عضوا، تستمد قوتها من

الصين، عن تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية في الأردن. وإننا نندد تنديدا شديدا بهذه الهجمات.

لقد أسند الميثاق إلى مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن. وقد بذل مجلس الأمن، منذ بداية هذا العام، في إطار التزامه المتواصل بالاستجابة لمسائل الأمن التقليدية وغير التقليدية، جهودا هامة في مجالات مثل منع نشوب الصراعات وتسوية النزاعات واستعادة السلام ومكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإن وجود مجلس أمن فعال وخاضع للمساءلة وممثل للجميع من مصلحة جميع أعضاء الأمم المتحدة. وإن من شأن الالتزام بتعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة والحفاظ على سلطة مجلس الأمن أن يساعد البلدان على التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات العالمية التي تزداد تعقيدا.

وقد قام الرئيس الصيني هو جينتاو، خلال مؤتمر قمة شهر أيلول/سبتمبر، بإعلان شامل لموقف الصين بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أعيد التأكيد هنا على دعم الصين للإصلاح الضروري والرشد للمجلس، بما في ذلك الزيادة في عدد أعضائه وتحسين أساليب عمله، بغية المحافظة على سلطته وزيادة فعاليته وتعزيز دوره.

إن إضفاء الديمقراطية على العلاقات الدولية اتجاه عالمي، يجب أن ينعكس كذلك على مجلس الأمن. وبينما تشكل الدول النامية أكثر من ثلثي كامل عضوية الأمم المتحدة، فإنها ممثلة تمثيلا فيه ناقصا للغاية. وترى الصين أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن يجب أن تُعطي فيها الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية بصفة عامة، والبلدان الأفريقية خاصة، كما ينبغي زيادة الفرص المتاحة لعدد أكبر من الدول، وخصوصا البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أرحب بفرصة المشاركة في المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته. وأمل أن يسهم استعراضنا للموضوع اليوم، كما دعت إلى ذلك الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) في التوصل إلى اتفاق على نهج يؤدي إلى بناء تأييد واسع النطاق في صفوف الدول الأعضاء.

وتؤمن الولايات المتحدة بمجلس الأمن إيماناً شديداً. وسنواصل ضمان قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بولايته بموجب الميثاق. وما برحت أولويتنا العليا، لدى مناقشة هيكل مجلس الأمن وأساليبه، هي ضمان فعاليته.

وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس إلياسون على ما يديه من قدرة قيادية بارزة في هذا الجهد التاريخي الذي يستهدف تنفيذ الإصلاحات الأساسية المتفق عليها في الوثيقة الختامية. وأشكر صديقي وزميلي سفير الاتحاد الروسي، الرئيس الحالي للمجلس، على ما أبداه من تعليقات على عمل مجلس الأمن أثناء السنة الماضية. ويلقي تقرير السفير دنيسوف الضوء على الحاجة إلى وجود مجلس قادر على مواجهة التحديات الجارية في عالم تهدد فيه الصراعات داخل الحدود، وعبر الحدود و - كثيراً جداً الصراعات دون حدود، سلم وأمن وحرية الشعوب في كل مكان.

وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذ المجلس قرارات بشأن عدد من الموضوعات الحساسة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك سورية والعراق القرن الأفريقي. وفي اعتقادي أن المجلس أمامه الكثير الذي يتعين أن يقوم به لإنهاء الصراعات الدائرة منذ أمد بعيد. وكما نادينا في المجلس، فإن الجهود الجماعية لهذه المنظمة تحتاج إلى التركيز على تسوية النزاعات الكامنة التي تؤدي إلى تأجيج هذه الصراعات،

وحدثها. وحتى اليوم، لم تتوصل الدول الأعضاء إلى صيغة لتوسيع المجلس تلي شواغل جميع الأطراف وتحظى بالتأييد العالمي. وطبعي، من ثم، أن تواصل جميع الأطراف الحوار وأن تشارك في مشاورات كاملة سعياً لتحقيق التفاهم وما دامت جميع الأطراف المعنية تفكر ملياً في وحدة الأمم المتحدة ومصالحها على المدى الطويل، وتوفق كل منها مصالحها مع مصالح الآخرين وشواغلهم وتبدي نهجاً براغماتياً مرناً، فسيتم التوصل إلى حل مقبول عالمياً للإصلاح في نهاية المطاف.

ثالثاً، ينبغي أن يكون الإصلاح عملية تدريجية تأخذ في الاعتبار مصالح عملية إصلاح الأمم المتحدة كلها. فإصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من إصلاح الأمم المتحدة بأسرها، والإصلاحات في مجالات أخرى لها نفس الأهمية. وقد استنفدت المناقشة حول توسيع مجلس الأمن أثناء التحضيرات لاجتماع قمة أيلول/سبتمبر قدراً كبيراً من الطاقة والوقت من الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، تعرقلت بشدة المشاورات بشأن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وبشأن الوثيقة الختامية. وينبغي أن نستخلص الدروس من ذلك ونحول دون تكرار ما حدث لدى متابعة نتائج اجتماع القمة (القرار ١/٦٠) ولدى النهوض بإصلاح الأمم المتحدة.

ويصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي اجتماع قمة أيلول/سبتمبر، قطع قادة العالم على أنفسهم التزامات رسمية واتخذوا قرارات هامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن تنهض الدورة الحالية للجمعية العامة بعملية الإصلاح وتدعم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة. والصين على استعداد لأن تدعم بنشاط العمل الذي يضطلع به رئيس الجمعية العامة وتعاون معه وأن تسهم في تنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع القمة.

ومثلما تدعم الولايات المتحدة الإصلاح هنا في الجمعية العامة، فسنكون النموذج السبّاق لمواصلة الإصلاح في المجلس، بما يتسق مع الصلاحيات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد الولايات المتحدة إجراء توسيع لعضوية مجلس الأمن يمكن أن يسهم في تعزيزه وفي فعاليته، وهي مفتوحة على مختلف الخيارات بغية تحقيق هذا الإصلاح. وفي بداية هذا العام، قدمت الولايات المتحدة اقتراحا محددا لإجراء توسيع متواضع في عضوية المجلس بإضافة خليط من الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وإننا نساند هذا الاقتراح، ونحن منفتحون على اقتراحات البلدان الأخرى.

وكما قالت وزيرة الخارجية، كونداليزا رايس، ”إننا نريد لتلك الهيئة الهامة أن تبرز العالم كما هو في عام ٢٠٠٥، وليس كما هو في عام ١٩٤٥“ (A/60/PV.9، الصفحة ١٢). ويجب علينا أيضا ضمان أن يكون الأعضاء الدائمون الجدد على أعلى درجة من التأهيل للاضطلاع بالواجبات والمسؤوليات الهائلة التي ستلقى على عاتقهم. وفي رأينا أن الأمم المؤهلة ينبغي أن تفي ببعض المعايير في المجالات التالية: حجم الاقتصاد والسكان، والقدرة العسكرية، والإسهام في عمليات حفظ السلام، والالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومساهماتها المالية في الأمم المتحدة، وسجلاتها في عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، ومراعاة التوازن الجغرافي العادل.

ولقد أيدنا منذ أمد بعيد تخصيص مقعد دائم لليابان. ونأمل بشدة أن تتمكن اليابان من شغل مقعد دائم في أقرب فرصة ممكنة. وفي اعتقادنا أن البلدان النامية جديدة بقدر أكبر من التمثيل في هذه الهيئة. وكما أشرت بالفعل، ينبغي التركيز خصوصا على معايير العضوية. وينبغي أن يتاح لتلك الدول الأعضاء التي تفي بتلك المعايير بأوضح ما يكون

والعمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والهيئات الدولية الأخرى.

وإنني أشير إلى قلة من الموضوعات الفائقة الأهمية المعروضة الآن على مجلس الأمن لكي أؤكد على نقطة معينة، وهي أن المناقشات الجارية بشأن إصلاح المجلس وتوسيعه يجب أن تركز على الحاجة إلى تقوية - لا إضعاف - قدرة المجلس على التصرف.

ويعكف مجلس الأمن حاليا على إجراء استعراض شامل لأساليب عمله وإجراءاته، وهو يواصل القيام بخطوات هامة لتحسين كفاءته. وفي اعتقادنا أن مجلس الأمن هو وحده الذي يقرر أساليب عمله وإجراءاته، كما ينص الميثاق صراحة.

ومع ذلك، فإننا نرحب تماما بأفكار ومساهمات الدول الأخرى الأعضاء، من أجل تحقيق ذلك الهدف. وستواصل الولايات المتحدة مشاركتها الكاملة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. واستنادا إلى عمل ذلك الفريق، قام المجلس فعلا باستحداث سلسلة من الإجراءات والممارسات لتوفير الاطلاع على المعلومات المتعلقة بموضوعات ينظر فيها المجلس، وتشمل الإحاطات الإعلامية، وإعلانات اليومية واستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

وسيواصل المجلس الانخراط مع الدول الأعضاء الأخرى في تناول موضوعات من قبيل منع الصراع وتسويته، بما في ذلك من خلال الاجتماعات التي تستخدم صيغة آريا، والاتصالات أثناء بعثات المجلس وغيرها من الأنشطة.

وستواصل لجان الجزاءات التابعة للمجلس مشاركتها مع الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك البلدان المجاورة، لتحقيق الاستفادة في عمل المجلس ودعم التنفيذ الكامل لقراراته.

يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، باستثناء مسألة حق النقض، تؤيد سنغافورة مشروع القرار المُهمل الذي قدمته مجموعة الأربعة. واقترح مجموعة الأربعة بزيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، الأمر الذي كان يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، يمثل فرصة ضائعة، لأن ذلك كان يمكن أن يُحدّث عضوية المجلس ويجعلها أكثر تمثيلاً لحقائق اليوم. ومع ذلك، ينبغي ألا يحول العجز المؤسف عن إحراز تقدم في مجال التوسيع دون إحراز تقدم في المجالات الأخرى لإصلاح الأمم المتحدة.

لقد كان منطق حق النقض نتاج حقبة مختلفة. وكان هذا الحق نوعاً من الامتياز وصمام الأمان حصلت عليه الدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ضمناً لمشاركتها في الأمم المتحدة، ومن ثم كفالة النجاح للمنظمة وتوفير مقومات البقاء لها. وبعد ستين عاماً من ذلك، فإن سنغافورة تعارض منح حق النقض لأي عضو دائم جديد. فمنح ذلك الحق لبلدان أخرى سيكون خطأ، لأنه سيعقد عملية صنع القرارات في المجلس ويقوض مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها. وهذا سيشتت الدول الكبرى على تجاوزها ويمكن أن يقوض المجلس، مما يلحق الضرر بالجميع.

وليس واقعياً أن نتوقع من الأعضاء الخمسة الدائمين أن يتخلوا عن حق النقض الذي يتمتعون به. وفي الوقت نفسه، فإنهم يدركون تلك الحقيقة بوضوح تام. وينبغي أن نثني عليهم للحد من استخدامهم لحق النقض بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وعلياً أن نركز على خطوات عملية لزيادة شفافية المجلس وجعله أكثر مساءلة وكفاءة وفعالية. فمن مصلحة البلدان كافة، بما فيها مصلحة الأعضاء الدائمين، أن تُعزز كفاءة المجلس وفعاليتها. ولذلك، فإن المناقشات المفتوحة حول عمل المجلس - كالإرهاب مثلاً - والاجتماعات التي يعقدها المجلس مع البلدان المساهمة بقوات،

العمل في المجلس، حتى وإن قوبل ذلك باعتراض من المرشحين الآخرين.

والولايات المتحدة على استعداد لأن تشارك مشاركة تامة في الجهد الذي يستهدف التوصل إلى اقتراح يتيح الاتفاق على توسيع المجلس. غير أن التوسيع الكبير المبالغ فيه، قد يهدد بجعل المجلس غير قادر على التصدي بسرعة للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لن نؤيد العودة إلى أي من المقترحات الثلاثة المقدمة في دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين. وببساطة شديدة، ففي المحاولات السابقة تلك، طرحنا من الأفكار أكثر مما ينبغي. والمناقشة التي شهدتها القاعة في تموز/يوليه أدت فحسب إلى زيادة حدة الانقسامات بين الدول الأعضاء وأصابت مسعى الإصلاح الشامل بالشلل. ونرى أنه سيكون من الخطأ أن نعود إلى تلك المناقشة.

ولأن توسيع مجلس الأمن يقتضي تعديل الميثاق - وهو ما يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء والأعضاء الدائمين الحاليين الخمسة، وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة لدى كل منهم - علينا أن نعهد الطريق بعناية للتأكد من أن النهج الذي سنتبعه سيحظى بالتأييد المطلوب من الدول الأعضاء أثناء عملية التصديق. ومن المهم أن يسهم أي اقتراح في زيادة فعالية المجلس. وينبغي إعادة النظر في أي اقتراح لا يحظى بالتأييد اللازم لتطبيقه.

إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن بجدية بالغة. ويدل التاريخ على أن المجلس، بالعمل مع الدول الأعضاء وبالتعاون الكامل معها، يمكن أن يعكس مسار العدوان، وأن يسهم في توسيع مجال الحرية ويصون السلم والأمن لما فيه الخير للجميع.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن عملية إصلاح مجلس الأمن قد تعثرت. ففيما

الإرهاب والإبلاغ عن تنفيذها لتلك الإجراءات. ومشروعية قيام المجلس بفرض طائفة واسعة من الإجراءات والمتطلبات على الدول والأفراد كثيرا ما تثير التساؤل هذه الأيام. فالمشروعية شيء غير ملموس يتعذر تعريفه، ولكننا جميعا نعرف كم هي مهمة، لأنه إذا ما اعتبر أن مؤسسة ما تفتقد الشرعية، فلن تتمتع بدعم أو قبول المتأثرين بها. ومجلس الأمن ليس استثناء. ولا بد أن يلتزم المجلس بمعايير العدل والإنصاف في كل تصرفاته والقرارات التي يتخذها، والتي ينبغي أن يكون لها ما يبررها بالكامل في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد أن تكون القرارات التي يتخذها المجلس مقبولة من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بوجه عام، كيما يحافظ المجلس على مشروعيته. وكما ذكر خافيير بيريز دي كويار، الأمين العام الأسبق، "كلما كانت القوة أعظم، زادت مسؤوليتها عن التصرف بعدالة وعن الظهور بمظهر من يتصرف بعدالة" (A/45/1، صفحة ٢٠). ويمكن للمجلس أن يتخذ أفضل القرارات الممكنة، لكن لو استبعد الأعضاء من عملية صنع القرارات أو عجز المجلس عن شرح منطقته لأعضاء الأمم المتحدة، فإنه يجازف بألا تؤخذ قراراته على محمل الجد مع مرور الوقت.

وهذا هو نفس السبب الذي من أجله يكتسي الإعلام الجماهيري أهميته البالغة بالنسبة لكل الحكومات والمنظمات التي تنشُد النجاح. فحتى في ظل أفضل أداء ممكن، لا يكفي أن يكون الأداء جيدا وأن تتوقع قبول الناس بحسن نية أن في ذلك صالحهم. وأي مؤسسة تتحاشى الشفافية تجازف بإثارة الشكوك بأن ثمة خطأ ما. ولسوء الطالع، فإن اتصالات مجلس الأمن غالبا ما تقتصر على الإعلان عن قراراته وإجراءاته، ولا يعلن شيئا عن الكيفية التي توصل بها إلى ذلك. وقد أثار ذلك القصور مناقشات في العديد من الحلقات الدراسية، بل والعديد من المقالات

والصغ الإبداعية مثل الاجتماعات التي تعقد بصيغة آريا، جميعها مفيدة وموضع ترحيب. غير أنه ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله. فزيادة الشفافية والمساءلة في أساليب عمل المجلس يمكن أن تضفي على قراراته المزيد من المكانة الأدبية والسلطة السياسية أكثر مما يتمتع به قانونا بفضل ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، فهذا هو الوقت المعتاد لبدء الجرد السنوي في العديد من المؤسسات والمنظمات، لا لتبيين حالة أصولها فحسب، بل وقياس حالة الأداء خلال العام المنصرم، للنظر في خططها للعام التالي وللمستقبل فيما يتجاوز ذلك. ومعظم المؤسسات تفخر بإعداد تقاريرها السنوية التي تستمد مادتها من عملية الجرد هذه.

وفي هذا الصدد، معروض علينا تقرير مجلس الأمن (A/60/2)، المقدم وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق. ولكن، بالنظر في التقرير، يؤسف وفدي أن المجلس قد أهدر مرة أخرى فرصة إجراء استعراض تحليلي لعمله وأدائه. فتقرير هذا العام قد عاد إلى الأسلوب السابق القائم على الإبلاغ والخلو من أي مضمون تحليلي. ويلاحظ وفدي أيضا أن المجلس، باعتماد هذا التقرير، لم يعد يناقش مضمونه أو أداء المجلس لعمله.

ووفدي لا يدعي أنه من السهل تقييم عمل وأداء مجلس الأمن. فبحكم الضرورة، أصبح عمل المجلس سياسيا بدرجة كبيرة. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، غدا عمله بالغ التعقيد. فهو يتراوح من إرسال عمليات عسكرية ونشر مراقبين للانتخابات إلى منح الولايات للتفتيش على الأسلحة وفرض الجزاءات. يختلف أنواعها على الدول والكيانات والأفراد المارقين، وإنشاء المحاكم الجنائية الدولية ولجان التحقيق ومطالبة الدول باتخاذ إجراءات مختلفة لمكافحة

أجهزة الأمم المتحدة، كما أن لها أن توصي أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بما تراه في تلك المسائل والأمور.

بهذه الروح، فإن بعضنا، أي البلدان الصغيرة في الأمم المتحدة، قد وزعت بشكل غير رسمي نص مشروع قرار يتضمن بعض الأفكار لتحسين عمل مجلس الأمن. والأفكار التي تضمنها النص لا تنادي بالتخلي عن النظام الحالي؛ وعوضاً عن ذلك، نأمل في البناء على النظام القائم من خلال اقتراح تحسينات في أساليب العمل لمواءمتها بشكل أكبر مع احتياجات العصر ومعاييرها. والنتيجة سيعود نفعها على مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء الدائمين.

وأود أن أوضح أيضاً أن الأفكار التي يتضمنها مشروع القرار ليست قوالب من صخر. ووفدي، والوفود الأخرى المشاركة في المبادرة، على استعداد تام للدخول في مشاورات ومناقشات مع بقية الأعضاء في الأمم المتحدة - فردياً، أو في مجموعات صغيرة أو جماعياً مع سائر الأعضاء - لتحسين مشروع القرار. ونأمل أن يرد الأعضاء الآخرون في الأمم المتحدة بشكل بناء على اقتراحاتنا لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. كما يحدونا الأمل أن نتمكن، من خلال هذا الحوار، من التوصل إلى نص مقبول على نطاق واسع من أعضاء الأمم المتحدة.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود، مثل العديد من الوفود الأخرى، أن أتقدم بخالص التعازي إلى حكومة الأردن، وكذلك إلى جميع عائلات الضحايا التي تعاني اليوم من عواقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أمس عمان وكل الأردن.

وأود في البداية أن أشكر مجلس الأمن على تقديم تقريره السنوي وأن أرحب بعرض الممثل الدائم للاتحاد الروسي لهذا التقرير اليوم على الجمعية العامة. إن التقرير يتضمن الكثير من المعلومات المفيدة، ونحن ممتنون لذلك.

والكتب، عن عمل المجلس ودوره. وباختصار، إذا كان المجلس غير راغب في التحلي بمزيد من الشفافية، بما في ذلك من خلال طرح تقارير جيدة، أو أنه عاجز عن ذلك، فسوف لا يُكترث بذلك العمل.

وفي هذا الصدد، ثمة مبادرة جديدة الآن خارج الأمم المتحدة، تسمى عن حق "تقرير مجلس الأمن"، وهي مشروع يتم بالتعاون مع جامعة كولومبيا ويشرف عليه كولن كيتنغ، الممثل الدائم السابق لنيوزيلندا في الأمم المتحدة. وسيصدر التقرير رسمياً في ٦ كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً للسفير كيتنغ،

"تستجيب هذه المبادرة للحاجة إلى معلومات متسقة وجيدة النوعية ومتاحة للجمهور العام عن أنشطة المجلس وهيئاته الفرعية. وهي تحسد الاعتقاد بأن عدم توفر مثل هذه المعلومات يمثل حاجزاً مستمراً للأداء الفعال للمجلس وعائقاً رئيسياً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوجه عام وللجمهور الأعم."

ومن الواضح أن ثمة مجال واسع لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ولكن، رداً على الانتقادات واقتراحات التحسين من هذا القبيل، فقد استمعنا إلى حجة مثيرة للاهتمام مؤداها أنه ليس للجمعية العامة أن توجه عمل المجلس بشأن كيفية إدارة أعماله. وفي هذا الصدد، شُبِّهَت الجمعية العامة ومجلس الأمن بالهيئات التشريعية ذات المجلسين، حيث لا يتعدى أحدهما على سلطة الآخر.

ومع ذلك، فقد غفلت هذه المقارنة عن نقطة هامة، إذ على خلاف تلك الهيئات، فإن جميع أعضاء مجلس الأمن أعضاء في الجمعية العامة. وإلى جانب ذلك، وبموجب المادة ١٠ من الميثاق، فإن للجمعية أن تناقش أي مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق أو يتصل بسلطات أي جهاز من

مجلس الأمن. ومن المرجح أن يزداد تفهم قرارات المجلس وتنفيذها إذا راعى المجلس آراء العضوية الأوسع بدرجة أكبر.

بعد أن عرضت سويسرا في أيار/مايو ٢٠٠٥ ورقة غفلا بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، قامت هي وليختنشتاين وكوستاريكا والأردن وسنغافورة، إسهاما منها في متابعة نتائج مؤتمر القمة، بصياغة مشروع قرار يتضمن أهم المقترحات المقدمة بشأن أساليب العمل في السنوات الأخيرة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عمم المشاركون في وضع مشروع القرار هذا مشروع نصه على جميع البعثات الدبلوماسية من أجل مناقشته بصفة غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء. وسوف انعقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر جلسة إعلامية مفتوحة للجميع.

ويسمح هذا المشروع للجمعية العامة بأن تطلب من مجلس الأمن أن ينظر في سلسلة من التدابير التي يرد وصفها في المرفق أن يقدم إلى الجمعية العامة خلال الدورة الستين تقريراً عن الإجراء الذي اتخذته وفقاً لهذا المشروع. إنه صك مرن في شكله، ولكنه يقدم عدداً من المقترحات المحددة لمعالجة مشاكل معترف بها.

ويهدف جزء من التدابير المقترحة إلى تعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة. ونقترح بصفة خاصة جعل مناقشة التقرير السنوي للمجلس منبرا لتبادل للآراء أكثر تفاعلاً وتشجيع المجلس على الاستفادة من إمكانية تقديم تقارير موضوعية، كما يتوخى الميثاق، والاستفادة بشكل عام من إمكانية تشجيع زيادة مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أعمال المجلس.

وثمة تدابير أخرى مقترحة تتناول أعمال الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. فنحن نقترح تحقيق مزيد من الشفافية ونشجع المجلس على دعوة الدول غير الأعضاء، على

ولكننا نلاحظ أيضاً أن التقرير بصفة رئيسية بجميع للجلسات التي عقدها مجلس الأمن والوثائق التي أصدرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسويسرا بوصفها مساهما ماليا كبيرا في ميزانية الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي يقرها مجلس الأمن، كان بודהا لو قدم عرض أكثر تحليلاً للتحديات التي واجهها مجلس الأمن خلال العام المنصرم.

وفي مؤتمر قمة الألفية + ٥ الذي عُقد مؤخراً، أقر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة بأن إصلاح مجلس الأمن عنصر أساسي في إصلاح الأمم المتحدة وأنه من الضروري إحراز تقدم بشأن مسألة توسيع مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله على حد سواء.

إن سويسرا تؤيد بقوة توسيع مجلس الأمن. ونحن نتشاطر الرأي العام المتمثل في أن التكوين الحالي للمجلس لم يعد يعبر بشكل ملائم عن الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة. ويؤيد بلدي إجراء توسيع للمجلس يقوم على معيار موضوعي. علاوة على ذلك، نحن نرى أنه ينبغي للتوسيع ألا يعني تمديد حق النقض إلى بلدان أخرى، لأن ذلك من شأنه أن يعقد عملية صنع القرار داخل المجلس وأن يعيق قدرته على العمل.

وفي رأينا أنه من الضروري أيضاً أن نواصل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة تدعو المجلس بوضوح إلى "الاستمرار في تكييف أساليب عمله".

وقد طالبت بلدان عديدة الأمانة العامة للأمم المتحدة مؤخراً بأن تكون أكثر شفافية ومسؤولية في أعمالها من أجل تعزيز فعاليتها وفعالية المنظمة بأكملها. وتوافق سويسرا تماماً على ذلك وتعتقد أن المبدأ نفسه ينبغي أيضاً تطبيقه على

بمناقشة توسيع مجلس الأمن. ونأمل في واقع الأمر أن تعزز هاتان العمليتان التكاملتان إحداها الأخرى. ومعالجة هاتين المسألتين في عمليتين متوازيتين أمر تبرره الاختلافات في طبيعتهما والاختلافات في القرارات التي سيتم اتخاذها. وأيا كان النموذج الذي سيتم اختياره، سيستلزم توسيع مجلس الأمن بالضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، يتعلق إجراء تحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن، بصفة رئيسية، بإجراء تغييرات في ممارسات المجلس، إذا لزم الأمر، من خلال تعديلات للنظام الداخلي. وهي لا تتطلب في رأينا تعديلات للميثاق.

وكما كان الأمر دائما في السابق، تود سويسرا وشركاؤها أن يعملوا بشكل بناء في تنفيذ هذه المبادرة. ونحن مستعدون لمواصلة مناقشة فحوى مشروع القرار هذا مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما قلنا في السابق، وكذلك لمناقشة توقيت إدراجه في جدول الأعمال والوقت المناسب لاتخاذ إجراء بشأنه، خاصة لتفادي أي تدخل في المبادرات المتعلقة بتوسيع المجلس. وحتى لا يكون هناك تدخل في مناقشة توسيع المجلس، يمكن إدراج هذا المشروع في الوقت المناسب وفي إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وليس في إطار البند المتعلق بتوسيع مجلس الأمن.

خلاصة ما سبق أن مشروع قرارنا بشأن أساليب عمل مجلس الأمن يهم كل أعضاء الأمم المتحدة لأنه يهدف إلى زيادة الشفافية والمشاركة وبالتالي سيسهم في فعالية وشرعية أعمال مجلس الأمن. وينبغي أن يكون مشروع القرار مقبولا للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، بحيث يحترم اختصاصات المجلس. وينبغي أن يكون مقبولا لجميع مناصري توسيع المجلس، في إطار أي صيغة يختارونها، لأن مشروع القرار يسعى لإجراء إصلاح معزز بشكل متبادل ولأنه يقدم في وقت مناسب أثناء مناقشات مجلس

أساس كل حالة على حدة، إلى المشاركة في أعمال هيئات فرعية معينة، عندما تكون لهذه الدول مصلحة كبيرة أو خبرة ذات صلة. ويشدد مشروع القرار أيضا على أهمية تحسين إجراءات الإدراج في القائمة والرفع منها، وهي نقطة أقرت بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية + ٥.

ويتضمن مشروع القرار هذا أيضا مقترحات محددة بشأن استخدام حق النقض. وأول هذه المقترحات يدعو العضو الدائم الذي يستخدم حق النقض إلى التفسير العلني لأسباب ذلك، وهذا للمزيد من توضيح موقفه لحمل الدول الأعضاء. وصيغ الاقتراح الثاني لمنع استخدام حق النقض - مع مراعاة المسؤولية عن الحماية - في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ولا تؤثر هذه المقترحات في جوهر حق النقض.

لقد صيغ مشروع القرار هذا بعناية وبطريقة تراعي أدوار واختصاصات مجلس الأمن والجمعية العامة، مثلما حددها الميثاق. ويرتكز مشروع القرار هذا على المادة ١٠ من الميثاق، التي تمنح الجمعية العامة اختصاص مناقشة مهام أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ولقد اخترنا بعناية مصطلحات مشروع القرار حتى لا يتعدى على امتيازات واختصاصات مجلس الأمن، حيث أنه يدعو المجلس إلى النظر في التدابير المحددة. والأمر في يد مجلس الأمن لأن يقرر الإجراء الذي يود اتخاذه لمتابعة نتائج هذه المقترحات. وصيغت المقترحات بطريقة توفر عنصر المرونة وهامشا للتفسير. وهو يهدف إلى الحوار وإلى إطلاق عملية مناقشة، ولا يسعى إلى فرض قرارات جاهزة.

إن المشاركين الخمسة في صياغة مشروع القرار يؤيدون إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. ونحن نؤيد بقوة الرأي القائل بأن مشروع القرار هذا لا يضر على الإطلاق

على بذلها خلال الدورة من أجل المضي قدما بهذه المسائل. كما نود أن نشكر السفيرين بوليت بيشيل، ممثلة جزر البهاما، وكريستيان فينيسر، ممثل ليختنشتاين، نائبي رئيس الفريق العامل على مثابرتهما وعملهما الشاق في خدمة الفريق.

يقدم تقرير مجلس الأمن مخططا عاما مفيدا لعمل المجلس خلال الفترة قيد النظر، مما يظهر بشكل واضح زيادة في نطاق وحجم أنشطة المجلس. وكانت الصراعات في العديد من مناطق أفريقيا، والحالة في الشرق الأوسط، والإرهاب، ضمن المجالات التي ركز المجلس عليها. ونحن ممتنون لأعضاء المجلس على اهتمامهم بتلك المسائل وبالعديد من المسائل الأخرى.

وللأسف، لا بد أن نلاحظ أن التقرير ما زال يشكل على نحو أكثر مما ينبغي سردا للحقائق ولا يعتبر تقريراً كافياً يوضح كيفية وسبب تفضيل اتخاذ قرارات بعينها أو مسارات للعمل على مسارات أخرى. وللعديد من الأعوام، ظلت الوفود تناشد مجلس الأمن أن يكفل في تقريره تقديم تحليل يفي بالحاجة. وإلى أن يحصل ذلك، لا يمكن للتقرير السنوي سوى أن يحظى بقيمة محدودة إلى حد ما. وناشد المجلس أن يولي اهتماما لتلك المسألة. ونقترح أن يحدد المجلس مبادئ توجيهية واضحة لتوجيه كل تحليل سنوي لعمل المجلس. وتلك المبادئ التوجيهية ستمنع التحليل من اقتضاء مفاوضات سنوية مطولة قبل التمكن من إعداد لفائدة الدول الأعضاء. وبالنسبة لتلك المسألة، من المفيد أيضا أن يبرز تقرير الفريق العمل المفتوح باب العضوية اهتمام الوفود بأن التقارير التي يقدمها مجلس الأمن "ينبغي أن تكون وقائية وشاملة وموضوعية وتحليلية" (A/59/47، المرفق الثاني، الفقرة ٥). وبالرغم من تلك الشواغل، نشيد بالمجلس على عمله بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات والإرهاب.

الأمن للإصلاح ولدى متابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥.

وتؤمن سويسرا بأنه لا بد من إحراز تقدم حيثما أمكن. ولا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن ننشغل بالاعتبارات التكتيكية، التي تهدد بأن تصيب عملية الإصلاح بالشلل فيما تشكل التغييرات أمرا حاسما لتعزيز أهداف الأمم المتحدة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك الرئيس والممثلين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن أسفنا العميق وتعازينا وتعاطفنا للمملكة الأردنية الهاشمية وفدا وشعبا وحكومة، فضلا عن الأسر التي فقدت ذويها في الهجمات الإرهابية التي وقعت في عمان. وتدين إندونيسيا تلك الأعمال الإرهابية الممحنة.

ويسر وفدي مرة أخرى أن يرحب بتقرير مجلس الأمن للجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/60/2. والهدف من التقرير السنوي هو تزويد الدول الأعضاء بموجز لعمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بولاية المجلس؛ وصون السلام والأمن الدوليين. ونظرا لأهمية التقرير، ما فتئت جلسات الجمعية بشأن هذا البند تشكل فرصة طيبة لنا لاستعراض عمل المجلس. ولهذا السبب، نشعر بالامتنان لأعضاء المجلس على تقديم التقرير، وللجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لنا للإسهام في المناقشة.

وكما نعلم جميعا، تنظر هذه الجلسة أيضا في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/59/47). وباسم وفدي، أود أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد جان بينغ، ممثل غابون، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، على دوره النشط بصفته رئيس الفريق العامل وعلى الجهود التي صمم

كما أن تقرير الفريق العامل يؤكد على رغبة البلدان المساهمة بقوات في التمتع بمشاركة أقوى في عمليات مجلس الأمن لاتخاذ القرار، بما في ذلك المراحل المبكرة لتخطيط البعثات. ونتشاطر ذلك الموقف، لأنه سيعزز الوحدة بين الأطراف في أي عملية لحفظ السلام.

وفي ما يتعلق باستخدام الجزاءات، نؤكد من جديد على موقفنا المتمثل في أن الجزاءات ينبغي ألا تستخدم إلا كملجأ أخير، وبعد استنفاد الوسائل الأخرى المتاحة للمجلس.

وإذا أنتقل إلى مسألة الأجهزة الفرعية، فإن موقفنا يتمثل في أنه ينبغي تيسير وصول الدول الأعضاء عامة إلى عمل الأجهزة الفرعية. وإجمالاً، ينبغي تقليص استخدام تلك الأجهزة.

وما برحت إندونيسيا تؤيد دوماً اتخاذ نهج شامل حيال إصلاح الأمم المتحدة، وهي ستواصل القيام بذلك. فنلك الممارسة قد فات أوانها. وجدير بالترحيب الكبير أنه في اجتماع القمة العالمي عرض رؤساء الدول أو الحكومات دعمهم للإصلاح المبكر للمجلس بوصفه عنصراً حاسماً في الجهد الرامي إلى إصلاح المنظمة لجعلها أوسع تمثيلاً وكفاءة وشفافية، وبالتالي زيادة تعزيز فعاليتها وشرعيتها وتنفيذ قراراتها. كما ألزموا أنفسهم بعملية من شأنها التوصل إلى قرار لتحقيق تلك الغاية بنهاية عام ٢٠٠٥.

ونتوقع أن يساعد إصلاح المجلس على تعزيز الهيئة والتصدي لهذه الشواغل بتوفير المساءلة والشفافية والطابع التمثيلي. وفي ذلك الصدد، يحيط وفدي علماً بمشروع القرار الذي اقترحتَه وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وليختشتاين وكوستاريكا. ويحدونا الأمل أن يتمكن الرئيس من إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة ومن التوصل إلى حل توفيقي أوسع قبولاً بين الدول الأعضاء.

وأود أن أنتقل إلى تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن المهم ملاحظة أن هناك اتفاقاً مؤقتاً بشأن البنود في إطار المجموعة الثانية، التي تتناول أساليب العمل. ومن دواعي القلق أننا لم نحرز الكثير من التقدم بشأن المسائل الموضوعية منذ أن بدأ الفريق العامل عمله، قبل ١١ عاماً.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد على موقفه الذي مفاده أن تعزيز فعالية الأمم المتحدة يستلزم وجود علاقة قوية ونشطة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وفي الواقع بين جميع الأجهزة. وتوضح نتيجة اجتماع القمة العالمي تلك النقطة حينما تنص على أن

”فعالية اضطلاع هيئات الأمم المتحدة بولاياتها، كما نص عليها الميثاق، مرهونة بضرورة عملها على إقامة تعاون وتنسيق جيدين في المسعى المشترك المتمثل في بناء أمم متحدة أكثر فعالية“.
(القرار ١/٦٠، الفقرة ١٤٧)

ومطلوب من مجلس الأمن أيضاً أن يكيف أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في عمله.

وبالنسبة لمسألة المساءلة، وخاصة العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن وفدي يشعر بالقلق حيال قضم المجلس تدريجياً لسلطات الجمعية العامة وولايتها. وينبغي للمجلس أن يمتنع عن تناول المسائل المواضيعية، لأن تلك المسائل تقع في مجال اختصاص الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الواقع، لا بد أن يكون هناك تحديد واضح لمجالات اختصاص كل من الجمعية والمجلس. وينبغي ترسيخ المشاورات بين رئيسي هذين الجهازين الرئيسيين في أقرب وقت ممكن. وفضلاً عن ذلك، يرى وفدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد المزيد من الجلسات الرسمية بشأن مسائل محددة قيد نظره، بغية استجلاء آراء الأطراف المهتمة والاستفادة منها.

المسائل المعروضة على مجلس الأمن، إذ تشكل نسبة ٦٠ في المائة من جدول أعماله.

لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في أفريقيا. ويبدو أن بوروندي وغينيا - بيساو وليبيريا ماضية في مسار انتقالها من الصراع إلى الاستقرار، وفقا لعملية بناء الدولة الجارية التي دعمتها الانتخابات الأخيرة الناجحة. إلا أن انعدام الاستقرار لا يزال سائدا في العديد من البلدان الأخرى. وبصورة خاصة، لا تزال الأزمة الإنسانية في إقليم دارفور في غرب السودان مستمرة، وتشير التقارير الحديثة عن العنف المتزايد إلى أن الحالة لا تشهد أي تحسن. وثمة منطقة أخرى تثير قلقا بالغا هي كوت ديفوار، حيث لم يتم إجراء الانتخابات كما كان مقررا لها والقلق يتزايد. وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات مؤخرا بين إثيوبيا وإريتريا والقيود المفروضة من جانب واحد على حركة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. إننا نحث كلتا الدولتين على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس.

ونحن نقدر جهود مجلس الأمن النشيطة لصون السلام وتجنب المزيد من النزاعات في أفريقيا عن طريق القيام مؤخرا بإنشاء بعثات الأمم المتحدة في عدة بلدان من القارة. كما نرحب بجهود المجلس لإيجاد حلول طويلة الأمد للمسائل الأفريقية من خلال إجراء مناقشة مفتوحة بناءة بشأن الموضوع، واتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، عن الوقاية من الصراع، لا سيما في أفريقيا، في جلسة المجلس التي عقدت على مستوى القمة.

وخلال السنة الماضية، دأب مجلس الأمن على تخصيص قدر كبير من الاهتمام للحالة في العراق. وقد شهدت الفترة تحقيق معايير سياسية هامة في مسيرة العراق صوب الديمقراطية، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير، وتشكيل الحكومة الانتقالية في أيار/مايو.

وفي ضوء تلك المسائل، يعتقد وفدي بوجود حاجة عاجلة إلى أن يستجيب أعضاء مجلس الأمن - لا سيما الأعضاء الدائمون - إيجابيا للمدخلات الموضوعية التي تقدمها أغلبية الدول الأعضاء بإظهار الإرادة السياسية للتصرف. وهذه الاستجابة ينبغي أن تفضي إلى تحسين أساليب عمل المجلس.

أخيرا، يذكر الأعضاء أن هذه الهيئة كانت قبل أشهر قليلة تمر بظرف غير اعتيادي، ينطوي على التنافس على المناصب في عضوية مجلس الأمن الموسعة. إن تلك التجربة، التي طغت فيها مسألة التوسيع على مسائل أخرى ذات أولوية عالية تتطلب اهتمامنا، بما في ذلك الجوانب الأخرى من إصلاح الأمم المتحدة، عرّضت وحدة المنظمة للخطر. وإندونيسيا على اقتناع بأن وحدة الدول الأعضاء تكتسي أقصى أهمية في جميع الأوقات. وفي ذلك الصدد، يجب أن نهتم بدراسة كل المسائل المتعلقة بالمصلحة المشتركة على نحو منصف حتى نتجنب الانقسامات في المستقبل. وإندونيسيا تدعم تماما الجهود الرامية إلى إيجاد نهج جديد لهذه المسألة بروح من الوحدة.

السيد شوي يونغ - جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل عميق تعازي وفدي

إلى ضحايا الهجمات التفجيرية التي وقعت في الأردن يوم أمس. إننا نشجب بأشد العبارات الأعمال الإرهابية الشنيعة تلك التي استهدفت المدنيين الأبرياء. ونعرب عن تعاطفنا مع شعب وحكومة الأردن في هذا الوقت العصيب.

وأود أن أشكر رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السفير دنيوف ممثل الاتحاد الروسي، على عرضه التقرير السنوي للمجلس (A/60/2). ووفقا لما جاء في التقرير، استمر حجم ونطاق أنشطة المجلس في التوسع خلال السنة الماضية. ونلاحظ بقلق أن أفريقيا لا تزال موضوع أغلبية

للانتقال الناجح من الصراع إلى السلام والتنمية الطويلة الأجل.

لقد شهد العام الماضي هجمات إرهابية في لبنان ومصر والعراق وسري لانكا وإندونيسيا والهند ولبنان وفي أماكن أخرى من العالم - وآخرها في الأردن يوم أمس - مبنية مرة أخرى أنه لا يوجد بلد أو فرد بمأمن من الهجمات الإرهابية. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يتّحد ضد الإرهاب. وفي ذلك الصدد، تلاحظ جمهورية كوريا بارتياح أن مجلس الأمن يواصل الاضطلاع بدوره الريادي في مكافحة الإرهاب، وبخاصة عن طريق لجانه الثلاث المعنية بالمسألة. وينبغي تعزيز التنسيق والتعاون بين تلك اللجان بقدر أكبر لجعل أنشطة المجلس لمكافحة الإرهاب أكثر فعالية.

اسمحوا لي الآن بأن أتناول بإيجاز إصلاح مجلس الأمن. لقد أجرينا هذا العام مناقشة مكثفة بشأن مسألة توسيع المجلس وطرحت مقترحات شتى. وتلك المناقشات لم تسفر للأسف عن تقدم يذكر. وقد وضحت جمهورية كوريا أنها تؤيد فكرة إصلاح مجلس الأمن حتى يصبح أكثر تمثيلاً ومساءلة وفعالية. وعلى نفس المنوال، فقد عارضنا أي توسيع للعضوية الدائمة. وسأجتنب تكرار موقف بلدي بالتفصيل من مسألة إصلاح مجلس الأمن. وأملّي الوحيد أن نتمكن، بحكمتنا الجماعية، من إصلاح المجلس كي يتمكن من الاضطلاع بولايته على نحو أفضل في المستقبل.

إننا نقدر جهود الفريق العامل المفتوح العضوية لتحسين أساليب عمل المجلس. ونسلم أيضاً بالخطوات التي اتخذها المجلس حتى الآن لزيادة شفافية عمله ومشاركة غير الأعضاء في المجلس. ونعتقد أننا، بناء على ذلك التقدم، بحاجة إلى إدخال مزيد من الإصلاحات على أساليب عمل المجلس لجعله أكثر شفافية وديمقراطية وكفاءة.

وقد أظهرت الموافقة على مسودة الدستور عن طريق استفتاء وطني أجري في الشهر الماضي رغبة الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي. وإننا نتطلع قدماً إلى إجراء الانتخابات العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، التي نأمل أن ترسي أساساً يمكن أن تُبنى عليه المؤسسات الدائمة والمصالحة الوطنية.

وتواصل جمهورية كوريا بدورها مساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء بلده. وفي ضوء طلب الحكومة العراقية الأخير، نرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، الذي ينص على تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور هام في إشاعة الاستقرار في العراق وإعادة إعمارهِ وفي تيسير عملية انتقاله إلى حكومة تمثيلية تامة.

وفي ما يتعلق بالحالة في لبنان، نؤيد جهود مجلس الأمن المستمرة لاتخاذ إجراءات المتابعة في التصدي للتفجير الانتحاري الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وآخرين. إن اتخاذ المجلس القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) بالإجماع في جلسة عقدت على المستوى الوزاري الأسبوع الماضي أرسل رسالة قوية وصریحة. ذلك القرار يجب تنفيذه بدقة.

وفي مناطق أخرى من آسيا، من المشجع أن أفغانستان أحرزت نجاحاً في الأمن وبناء الدولة، بمساعدة مستمرة وواسعة من المجتمع الدولي. وبصورة خاصة، نشيد بإجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في أيلول/سبتمبر، التي أكملت عملية بون. ونلاحظ مع الارتياح أيضاً أن تيمور - ليشتي دأبت بنجاح، وبتعاون من الأمم المتحدة، على وضع أسس متينة للسلام والتنمية طيلة السنوات القليلة الماضية. وإننا واثقون بأن تيمور - ليشتي، بناء على التقدم المحرز حتى الآن، ستصبح حالة نموذجية

عدد أعضائه. فالجلبس يجب أن يكون ذا طابع أكثر تمثيلا، ويجب أن يعكس صورة الحقائق الدولية المتغيرة. ويمكن تحقيق هذين الهدفين، قبل كل شيء، بإدخال البلدان النامية ذات النفوذ إلى المجلس، فضلا عن البلدان المتقدمة النمو. وموقف روسيا بصدد ترشيحات بعينها لعضوية دائمة في المجلس معروف بوضوح، ولطالما كررنا تأكيده.

وينبغي ألا يؤثر تعزيز ما للمجلس من طابع تمثيلي تأثيرا سلبيا على فعاليته. ولهذا السبب تدعو روسيا إلى الإبقاء على طابع مجلس الأمن المحدود، ولهذا أيضا نعتقد أن عدد أعضاء المجلس بعد إصلاحه ينبغي ألا يتجاوز عددا معقولا. وقد حددنا فعلا، بصورة أولية، هذا العدد بـ ٢٠ أو أكثر.

وروسيا على ثقة بأن الأفكار الرامية إلى التعدي على امتيازات وسلطات الأعضاء الدائمين الحاليين لمجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض، تفضي إلى عكس ما يُرجى منها. وطرح أفكار كهذه، لا إمكان لتنفيذها، لن يجدي إلا إثارة الانفعالات ولا يسهل بشيء التوصل إلى اتفاق على العناصر اللازمة لإصلاح مجلس الأمن.

وستواصل روسيا إسهامها في جهود مجلس الأمن المبذولة لتحسين أساليب عمله وزيادة الشفافية وتعميق تفاعله مع البلدان غير الأعضاء في المجلس، لا سيما مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وموقفنا هذا منسجم مع النهج الذي اتبعه شركاؤنا في مجلس الأمن، على نحو ما تم تأكيده من جديد، في مناقشة اليوم خاصة. وبصدد هذا الموقف، ستواصل روسيا إسهامها البناء في سبيل التوصل إلى أوسع توافق ممكن للآراء حول جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن، لما فيه صالح التعزيز الشامل لدور الأمم المتحدة الأساسي في الشؤون العالمية.

السيد دلغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

تُعقد جلسة الجمعية العامة هذه في سياق التفاهم المشترك الذي اعتمدته قادة العالم في اجتماع ٢٠٠٥ العام الرفيع المستوى، فيما يتعلق بضرورة التعزيز الشامل للأمم المتحدة، بصفتها المؤسسة المتعددة الأطراف المركزية التي تعالج العلاقات الدولية وتضمن الأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. وقد حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) الأسس المقبولة عموما لمواصلة الجهود الجماعية المبذولة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة، على أساس نهج شامل.

وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت التحضيرات لمؤتمر القمة مرة أخرى خلافات خطيرة حول النهج الذي يتعين اتباعه لإصلاح مجلس الأمن. وقد هددت المحاولات الرامية إلى فرض قرار بشأن تلك المشكلة الهامة بخطر أن يؤدي الاستقطاب الحاد في مواقف الدول الأعضاء إلى صدع في الأمم المتحدة. وما كان من الممكن، في تلك الأحوال، التوصل إلى حل يقبله الجميع لمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بعقد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر. والاتحاد الروسي على يقين بأن البحث عن قاسم مشترك فعلي في هذه المشكلة يجب أن يستمر، بحيث لا يكون لزيادة عدد أعضاء المجلس تأثير سلبي في جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كليهما، للتصدي لمشاكل السياسات العالمية الملحة.

ونحن مستعدون لإعطاء موافقتنا على أي خيار معقول فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، شريطة أن يحظى بأوسع نطاق من توافق الآراء. وهذا التوافق، على ما نفهم، يفترض قبله تأييدا سياسيا للنتيجة النهائية المرتقبة أقوى بكثير من ثلثي الأصوات المطلوبة قانونيا في الجمعية العامة.

ما فتئت روسيا تعتقد أن الإصلاح يجب أن يؤدي إلى تعزيز فعالية مجلس الأمن، عن طريق زيادة محدودة في

رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وتحقيق العدالة في تلك القضية.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثاني في عمل مجلس الأمن، فالجلس يسطع بمسؤولياته في سياق مكافحة المخاطر الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب وانتشار الأسلحة. وفي هذا الصدد، أنوّه بأهمية القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) المتخذ في اجتماع قمة ١٤ أيلول/سبتمبر، بشأن مسألة مكافحة الإرهاب. واسمحوا لي أيضا بالإشارة إلى أن مجلس الأمن يتخذ إجراءات بشأن مسائل أخرى - على سبيل المثال، حماية الأطفال في الصراع المسلح.

أما فيما يتعلق بالموضوع الثالث، فما فتى المجلس يولي مزيدا من الاهتمام لمكافحة الإفلات من العقاب. وقد اجتمع المجلس، هذه السنة، مع رؤساء المحاكم الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، فضلا عن رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون. واجتمع المجلس أيضا، لأول مرة، مع مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، بشأن مسألة دارفور، بعد فترة قصيرة من تولي المحكمة النظر في هذه القضية. وأشير أيضا إلى أن المجلس خصص جلسة لمكافحة الإفلات من العقاب في بوروندي.

وبغض النظر عن سجل الأنشطة، لقد كان من أهم دروس السنة الماضية هو أن مجلس الأمن يواصل، في الممارسة العملية، تعزيز ما يسمى أساليب عمله. إننا نرى تكييفاً مستمرا لهذه الأساليب وبالخصوص التقدم باتجاه تحقيق قدر أكبر من الشفافية والانفتاح.

فمثلا، لقد تناول مجلس الأمن في الشهور الأخيرة، أكثر من الماضي، شواغل البلدان المساهمة بقوات. وشهدنا هذا مؤخرا، بفضل مبادرة اليابان المتعلقة بالأزمة بين إثيوبيا وإريتريا كما أولى المجلس اهتماما خاصا لإشراك الدول غير الأعضاء في المجلس بشكل أفضل. فمثلا، لقد أخذ في

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني، كما فعل زملائي الآخرون قبلي، أود أن أقدم، في مستهل كلامي، أحراً تعازينا للأردن حكومة وشعباً، بمناسبة التفجيرات التي حدثت مؤخرا في ذلك البلد.

إن التقرير (A/60/2) عن أنشطة مجلس الأمن، الذي عرضته في الجمعية العامة رئاسة المجلس الروسية، يوجز كل الأنشطة التي اضطلع بها المجلس في الفترة المشمولة بالتقرير. وإنني أشكر السفير دنيسوف على عرضه. وأعتقد أن هذا العمل يسهم إسهاماً إيجابياً في تأمين الشفافية والحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إنني لن أقف أثر العرض الممتاز الذي قدمه السفير دنيسوف. وكل ما أريده هو إبراز ما يعتبره بلدي نقاطاً أساسية. وسأقوم بذلك بطريقة تحليلية، رداً على بعض دواعي القلق التي أبدتها عدد من الزملاء. وإذا فعل ذلك، سأسلط الضوء على ثلاثة مواضيع.

وأول موضوع هو أن مجلس الأمن ما انفك يتحمل مسؤولياته الأساسية، فيما يتعلق بإدارة الأزمات، وخاصة ما يتصل منها بالقارة الأفريقية. ويسرني أن أشدد على أنه كثيرا ما قام بذلك بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغير ذلك من المنظمات الأفريقية. واسمحوا لي أيضا بأن أشير إلى أن اجتماع قمة مجلس الأمن قد اتخذ في ١٤ أيلول/سبتمبر، بناء على مبادرة من بنين، قرارا ابتكاريا على نحو خاص بشأن موضوع منع نشوب الصراعات، قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

وبالإضافة إلى المسائل الأفريقية، اسمحوا لي أيضا بأن أسلط الضوء على مسألة لبنان. لقد كان مجلس الأمن موحدا في معالجة هذه المسألة، بما يمكن ذلك البلد من استعادة سيادته كاملة، بما في ذلك إلقاء الضوء على قضية اغتيال

لقد استمرت المناقشة لشهور عديدة. وقال البعض إنها كانت مناقشة حادة حملت بذور الشقاق. ونحن نرى أنها كانت مناقشة صحية ومفيدة لتوضيح القضايا المطروحة، وربما لتقريب وجهات النظر.

وأود أن أقول إنه، بالنسبة لبلدنا، كلما ناقشنا هذا الموضوع أكثر وكلما أصبحت آراؤنا مدعومة بالأدلة، ظهر أن الحل العادل والفعال يشمل زيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. وقد ظهر لنا أيضا أن من الضروري بالنسبة لأفريقيا أن تنال مكانتها المستحقة الكاملة في مجلس الأمن بعد إصلاحه تبعا لما سبق. ونحن نؤيد، أكثر من أي وقت مضى، مطامح ألمانيا واليابان والهند والبرازيل.

وما زال مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة من طرف ٣١ مقدما في شهر تموز/يوليه الماضي هاماً ووثيق الصلة تماماً. ونعيد التأكيد على دعمنا لهذا النص ونؤمن أكثر من أي وقت مضى، بأنه يمثل حلا وسطا جيدا يمكن أن يقبله أكبر عدد ممكن. وزيادة على ذلك، تتوفر فيه ميزة معالجة عنصرين من عناصر إصلاح مجلس الأمن لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وهما مواصلة تحسين أساليب عمله والزيادة في عدد أعضائه.

وهنا، أود أن أقوم بتعليق بشأن هذه النقطة الأخيرة. إننا نرى أنه لو كنا سنعالج مسألة مواصلة تحسين أساليب العمل فقط، فإن هذا يضر بمسألة الزيادة في عدد أعضاء المجلس. ونعلم كلنا أن هناك حاجة ماسة منذ شهور، بل منذ سنوات، إلى تحسين عمل المنظمة.

وفي الختام، أتمنى أن يكون بوسع الجمعية العامة، التي ستقيم التقدم المحرز في إصلاح مجلس الأمن قبل نهاية الشهر المقبل، أن تبلغ أنه قد أحرز تقدم حقيقي.

السيد ستاغنو أوغاري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في

الحسبان شواغل البلدان المجاورة بشكل أفضل في إطار لجان الجزاءات المختلفة.

أما المناقشات المواضيعية، التي يجري انتقادها في بعض الأحيان، فقد شكلت كذلك فرصة لمجلس الأمن ليكون أكثر علماً بآراء الدول الأعضاء الأخرى من غير الأعضاء في المجلس. وأخيرا، بنفس الروح، أود أن أشير إلى أن مجلس الأمن عمل من أجل إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في عمله. فقد استخدمت اجتماعات صيغة آريا بصفة أكثر تواترا بغية الالتقاء بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ووراء التقدم المحرز في السنين الأخيرة، يوجد بطبيعة الحال الالتزام بالسعي إلى إيجاد توازن بطريقة واقعية، بين عدم وفاء المجلس بمسؤولياته - كل مسؤولياته - والتزامه بأن يكون أكثر انفتاحا وبأن يصغي لحساسيات الدول غير الأعضاء في المجلس أو الفاعلين الآخرين الذين يمكن أن يضطلعوا بدور مفيد فيما يتعلق بالمسائل أو الأزمات التي يعالجها المجلس.

يقودني هذا الموضوع إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. لقد أعاد رؤساء الدول والحكومات قبل شهرين التأكيد على أن إصلاح مجلس الأمن أمر أساسي في إصلاح الأمم المتحدة. وقد التزموا بضمان أن يتم هذا الإصلاح في أقرب وقت ممكن. وأود أن أقول إن هذا يعبر عن حكمة. ويبدو لنا أن المرء، في هذا المجال، بحاجة إلى أن يتحلى بروح من المسؤولية وبالتالي ألا يقوم بأي عمل من شأنه أن يضعف هيئتنا التي تتمثل ولايتها في ضمان السلام والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، علينا أن نرفض البقاء مكتوفي الأيدي، لأن ذلك ليس من شأنه أن يضر بهذه الدولة أو تلك فحسب، ولكن بمنظمتنا كلها.

المشارك الرامي إلى تحسين الإجراءات الداخلية لجهاز الأمم المتحدة بأقل حجم ممكن. ونظراً لأن بعضاً من شركائنا في مجموعة "الخمس الصغار" قد عرضوا له اقتراحنا بالتفصيل، وهو قد عمم بصورة غير رسمية، فإنني أود أن أركز على جوانب أخرى تتعلق بأساليب عمل المجلس وبالمبادرة قيد البحث.

ولا أود أن أكرر هنا مرة أخرى موقفنا بشأن إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي بأن أكتفي بتأكيد اقتناعنا مجدداً بأن مجلس الأمن يتطلب إصلاحاً شاملاً من شأنه تعزيز شفافيته، وديمقراطيته، وفعاليته، علاوة على تحسين عملية التناوب في المجلس، بما يمكنه من العمل نيابة عن الدول الأعضاء مع الالتزام الصارم بالميثاق.

وفي هذا الصدد، نرى أنه قد آن الأوان لمعالجة الجانب الآخر من الإصلاح، ألا وهو أساليب عمل المجلس. إلا أن اهتمامنا بأساليب عمل المجلس لا ينبغي تفسيره بأنه عدم اهتمام بتوسيع المجلس. فنحن نعتقد ببساطة أن النظر في أساليب عمل المجلس غالباً ما يُجحف حقه إذا ما عولج بصورة متزامنة ومقتربة بموضوع توسيع عضوية المجلس.

وفي الحقيقة، وذلك من دواعي إحساننا بالإحباط الشديد، أن المشاورات المتعلقة بإصلاح المجلس التي عقدت في الأشهر الأخيرة ركزت على توسيع عضوية المجلس وحدها. ونحن مقتنعون بأن هذا لا يكفي، إذ أن لدينا الفرصة لإبداء قدر أكبر من الطموح والتقدم بما يتجاوز مجرد إعادة التكييف إلى العمل معاً من أجل التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن الطريقة التي يتعين على المنظمة أن تواجه بها الأخطار الراهنة. فالديمقراطية والشفافية والمساءلة التي ينبغي أن تصاحب بالضرورة عملية اتخاذ القرارات تكون أحياناً ملزمة لنا جميعاً، تعتمد جميعها على أساليب العمل المتبعة.

الإعراب عن أصدق تعازينا القلبية للمملكة الأردنية، بمناسبة الهجمات الإرهابية التي وقعت أمس في عمان.

امتنالاً للالتزام المنصوص عليه في المادة ٢٤ من الميثاق، يقدم مجلس الأمن اليوم تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده.

يتبع التقرير الصيغة المنقحة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢ التي أدخلت عدداً من التحسينات استهدفت تيسير النظر فيه. إلا أنه خلافاً للممارسة التي بدأت في عام ٢٠٠٢، عندما نوقش التقرير مناقشة متعمقة في جلسة مفتوحة من جلسات المجلس وهي الجلسة ٤٦١٦، المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر - قد أوقفت تلك السابقة، للأسف في هذه المناسبة. بل إن المجلس لم يعقد سوى جلسة رسمية قصيرة، لم تستغرق سوى خمس دقائق.

وفي اعتقادي أن من المناسب أن أشير إلى الجلسة ٤٦١٦ التي عقدها المجلس، نظراً لأن الصفحات الـ ٢٣ التي يتكون منها المحضر الحرفي للجلسة (S/PV.4616)، والتي تتضمن البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، توفر نظراً أكثر عمقا في الطريقة التي يعمل بها المجلس فعلاً أكثر من الصفحات الـ ٣٠٢ التي يحتوي عليها التقرير السنوي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ولذلك، فإننا عندما نوقف ممارسة عقد جلسات مفتوحة للمجلس لمناقشة محتوى تقريره السنوي - وهو في هذه الحالة التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - بصفحاته الـ ٢٥٨ - نكون في الواقع قد تراجعنا خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس.

وتفخر كوستاريكا بصفة خاصة بكونها جزءاً لا يتجزأ من مجموعة الدول الخمس الصغيرة - "الخمس الصغار" - التي أعدت أشمل مشروع قرار تعيه الذاكرة الحديثة عن أساليب عمل مجلس الأمن وشاركت في تقديمه. واسمحوا لي بأن أشيد بسويسرا لأنها تصدرت ذلك الجهد

المجلس لم تُعر أساليب عمله أي اهتمام على الدوام، على الرغم من أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية ظل يتناول سنوياً منذ عام ١٩٩٣ المسائل المتعلقة بكل من المجموعة الأولى والمجموعة الثانية - وكان الاستثناء الوحيد هو اقتراح البرازيل، الذي يتضمن إصلاحات هامة لأساليب عمل المجلس. وتعتقد كوستاريكا أنه قد آن الأوان لأن تبعث الجمعية العامة برسالة لا لبس فيها إلى المجلس مفادها أنه لا يمكن أن يواصل العمل إذا لم تتحسن شفافيته ومساءلته.

ونظراً لأن مبادرة الخمسة الصغار صيغت بروح الحرص والاحترام، داعية مجلس الأمن إلى النظر في سلسلة من التدابير جرى سردها في المرفق، فمما يدهشنا أن البعض يسعى إلى التملص من موضوع التحسينات بالتساؤل عن سلطة الجمعية العامة في مثل هذه الأمور. واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز بعضاً من الحجج التي قدمتها بعض الدول الأعضاء لمعارضة المبادرة التي طرحتها مجموعة الخمسة الصغار.

وأرى أنه من الأهمية بمكان أن نوضح مرة أخرى الصلاحيات التي تمنحها المادة ١٠ من الميثاق للجمعية العامة. ففي حين أن المادة التي تنص على "ولايتها الشاملة" لا يجري الاستشهاد بها في العادة، فإن المادة ١٠ قاطعة الوضوح فيما يتعلق بالحق القانوني للجمعية العامة في مناقشة أي مسائل تتعلق بصلاحيات ووظائف أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة. والجمعية العامة لا تتجاوز سلطتها عندما تستعرض إجراءات عمل مجلس الأمن؛ بل على العكس، فإنها تمثل لولايتها بموجب الميثاق امتثالاً تاماً.

وبينما قد يرى البعض أن المادة ١٢ تحد بوضوح من صلاحيات الجمعية العامة في النظر والمناقشة، فإن هذا مجرد قيد إجرائي مؤقت يستهدف تفادي الازدواجية في العمل بين مجلس الأمن والجمعية العامة على نحو ما تؤكد حقيقة أن

وبينما ساورتنا المخاوف في الماضي إزاء أساليب عمل مجلس الأمن، فإن هذه المخاوف قد تضاعفت في ضوء ما نعرفه عن الدور الذي قام به مجلس الأمن في إساءة إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء. وتعتقد كوستاريكا أن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً للإدارة والرقابة الجارية حالياً في الأمم المتحدة. ونرى أن هذه النتيجة المنطقية المستقلة، استخلاصها من التقرير الختامي للجنة التحقيق المستقلة، المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي أظهر بوضوح كاف أن الافتقار إلى الشفافية في إجراءات مجلس الأمن وأجهزته الفرعية، وخاصة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أدت إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء. وقد أحاطت كوستاريكا علماً على النحو الواجب بالكثير من الإشارات التي وجهتها لجنة فولكر، وإن تكن متفرقة، إلى أساليب عمل المجلس.

ونظراً لالتزامنا بوجود أمم متحدة تتمتع بإدارة تتسم بالكفاءة والشفافية وآليات للرقابة، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى تناول عملية إصلاح الإدارة والرقابة بطريقة شاملة، تغطي كل جانب من جوانب هذه المنظمة حسب الحاجة. وفي هذا السياق، لا يسعنا سوى أن نختتم بالقول، استناداً إلى تقرير فولكر، إن الإدارة والرقابة الداخليتين لمجلس الأمن ينبغي أن تصبحا جزءاً لا يتجزأ من الجهود الأشمل لإصلاح الإدارة والرقابة التي يجري الاضطلاع بها. ولهذا السبب، فإننا نرى أن البدء في إجراء مناقشة مشتركة في الجمعية العامة بشأن أساليب عمل المجلس أمر ملحّ بصفة خاصة.

والواقع أنه لم يبذل جهد يقارن في نطاقه بالجهد الذي بذل في اقتراح "الخمس الصغار" منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٦٧ (د - ٣)، الذي سأسير إليه. مزيد من التفصيل لاحقاً. ومن المفارقات، أن الجهود المبذولة لإصلاح

نظر في قرار الجمعية العامة ٤٠ (د-١). وحسب هذا القرار، فإن الجمعية العامة،

”توصي مجلس الأمن باعتماد الممارسات والإجراءات التي تتسق مع الميثاق في وقت مبكر، للمساعدة على الحد من مشاكل تطبيق المادة ٢٧ وكفالة ممارسة مجلس الأمن لمهامه بسرعة وفعالية؛ و

”كذلك توصي مجلس الأمن، لدى بلورة تلك الممارسات والإجراءات، بأن يأخذ بعين الاعتبار الآراء التي قد يعرب عنها أعضاء الأمم المتحدة خلال النصف الثاني من الدورة الأولى للأمم المتحدة“.

وبالمثل، ففي الجلسة ٢٢٤ المعقودة بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، نظر مجلس الأمن في قرار الجمعية العامة ١١٧ (د-٢). وينبغي التأكيد على أن الفقرة الوحيدة في ديباجة هذا القرار تذكر تحديداً،

”أن الجمعية العامة، في ممارسة سلطتها في إصدار التوصيات فيما يتصل بسلطات أو وظائف أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة (المادة ١٠ من الميثاق)“.

أخيراً، أود أن أدعو جميع الأعضاء إلى دراسة قرار الجمعية العامة ٢٦٧ (د-٣) الذي اتخذ بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩ بتأييد أربعة من الأعضاء الدائمين - لم يصوت ضده غير اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية - ويحمل هذا القرار الكثير من أوجه التشابه الرسمية والإجرائية مع مبادرة الخمسة الصغار الحالية. وقد وزعت نسخة من ذلك القرار كيما يستخلص الأعضاء استنتاجاتهم الخاصة.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):
نرحب بالمناقشة المشتركة اليوم ليس لمجرد إنعاش عمل

مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن مسائل تتصل بصون السلم والأمن الدوليين ولكن ليس منفرداً. والقرار ٣٧٧ (د-٥) - الاتحاد من أجل السلام - هو دليل ملموس على الدور الذي يمكن للجمعية العامة أن تقوم به والذي يجب أن تقوم به في بعض الأحيان إذا عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بولايته أو تحمّل مسؤولياته بموجب الميثاق. ولكن تلك الحجة لا يمكن تطبيقها في هذه الحالة، لأن مبادرة الخمسة الصغار هي مجرد دعوة موجهة إلى المجلس لبحث مجموعة من الاقتراحات العملية التنفيذية البحتة لا تتناول أو تمس حالة بعينها.

ويقول البعض أيضاً إن المادة ٣٠ من الميثاق تنص على أن يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته. وهذا صحيح تماماً. ولكن، من الغريب أن يحتمي بعض أعضاء المجلس بتلك المادة في حين أننا نستخدم النظام الداخلي المؤقت منذ ٦٠ عاماً، بالمخالفة للميثاق نفسه. ويجادل البعض بأنه ليس من الضروري أن يُعتمد النظام الداخلي رسمياً، لأنه حسب أفضل التقاليد الأنغلو-أمريكية، فإن المادة ٣٠ تسمح بالتطوير التدريجي للممارسة وتعاقبها. وإن كان الأمر كذلك، فإننا نتساءل لماذا لم يتبع نفس التقليد فيما يتعلق بالنظام الداخلي للجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذان يتمتعان بنفس السلطة في اعتماد نظامهما الداخلي بموجب مواد الميثاق الذي كُتب بنفس الأسلوب مثل المادة ٣٠ تماماً. والميثاق لا يمنح ولاية فيما يتعلق بتأويل المادة ٣٠ حسب التقليد الأنغلو - أمريكي والمواد الأخرى في التقليد القاري.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتدخل المفترض للجمعية العامة في الشؤون الداخلية لمجلس الأمن - الأمر الذي يتسق اتساقاً كاملاً مع شرط الولاية الشاملة في المادة ١٠ - وهنا، أود أن أشير إلى ممارسة سابقة. فمجلس الأمن، في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٤٧، قد

إن جميع الدول الخمس التي اتخذت هذه المبادرة تؤيد بقوة توسيع مجلس الأمن، وإن كنا نختلف فيما بيننا على الطرائق التي ينبغي أن يتم بها هذا التوسيع. ومع ذلك، فإننا نتفق على أن أساليب عمل المجلس تستحق نفس الاهتمام ونفس الدراسة المتأنية مثل موضوع التوسيع المشحون بالاعتبارات السياسية. وبالنسبة للدول الصغيرة بصفة خاصة - بل بالنسبة لأغلبية كبيرة من الأعضاء - فإن تفاعلنا اليومي مع المجلس لا يقل أهمية، إن لم يزد، عن مسألة من يعمل في المجلس بصفة عضو.

إن مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت هذا العام، والتي تتناول جانبي الإصلاح - التوسيع وأساليب العمل - تبين بوضوح أن دمج الجانبين سيكون حتماً على حساب أساليب العمل. ولذلك، توصلنا منذ بضعة أشهر إلى أن تناول الموضوعين بطريقة تكاملية، على ما بينهما من ارتباط وثيق، هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج مرضية في كلا المجالين. وفضلاً عن ذلك، بينما يمثل الجانبان بوضوح وجهين لعملة واحدة، إلا أننا نرى اختلافاً في المضمون يبرر أكثر إعداد قرارات منفصلة. فالتوسيع سيؤدي دائماً إلى تعديل الميثاق، ومن ثم فسوف يكتمل بمجرد إتمام التصديقات اللازمة. ومن ناحية أخرى، فإن مواعيد أساليب العمل هي عملية مستمرة قائمة على الحوار بين الدول الأعضاء، ولا تؤدي إلى تعديل الميثاق.

وبالنظر إلى أنه لا يوجد زخم كافٍ تأييداً للتوسيع، واستمرار عدم وجود صيغة سحرية لتنفيذه، نرى أن الوقت قد حان لوضع أساس لهذا الحوار بين مجلس الأمن والأعضاء بشأن أساليب العمل بغية تعزيز الشفافية والمشروعية والمساءلة والفعالية وفقاً للوثيقة الختامية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن بحث مسألة أساليب العمل بفعالية سيساعد على إعطاء زخم لمسألة التوسيع، كما أنه سيوضح الحاجة إلى معالجة الجانب الثاني لإصلاح مجلس الأمن.

الجمعية العامة، بل ولأننا نعتقد أن ثمة ارتباط وثيق من حيث المضمون بين القضايا التي يتناولها تقرير مجلس الأمن وإصلاح المجلس.

في الأشهر السابقة على انعقاد القمة الأخيرة، شهدنا جهوداً جيدة ومنظمة لإصلاح مجلس الأمن - ذلك الإصلاح الذي نوافق على أنه تأخر طويلاً. ونجحت تلك الجهود الدبلوماسية المتضافرة في وضع موضوع إصلاح المجلس في صدارة جدول أعمالنا، وتحقيق الأمر أن هذا الموضوع قد سيطر على المناقشات التي جرت في هذا المبنى طوال الصيف. ومع ذلك، فهي لم تسفر عن تحقيق الهدف المعلن لإصلاح المجلس. وفي أيلول/سبتمبر، التزم رؤساء الدول أو الحكومات بالإصلاح المبكر للمجلس وفوضوا الجمعية العامة باستعراض التقدم المحرز بنهاية هذا العام. وبما أنه لم يعد هناك أي اقتراح ملموس على الطاولة، يبدو أننا لم نراوح المكان الذي كنا نقف فيه قبل عام مضى. والمهمة الملحة التي تنتظرنا الآن هي إعادة الزخم لإصلاح مجلس الأمن.

وكما يعلم الأعضاء، قمنا مع أربعة من الدول التي تشاركنا نفس الفكر بتعميم مشروع قرار بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن. وقد استمعت الجمعية إلى بيانات عدد ممن شاركوا في إعداد مشروع القرار - بمن فيهم ممثل كوستاريكا الذي تكلم قبلي مباشرة، وممثل سويسرا بالذات، الذي أدلى ببيان ممتاز بشأن مضمون مشروع قرارنا. وعليه، سأقصر ملاحظاتي على جوانب ثلاثة لهذا القرار: صلته بالتوسيع، أساسه المنبثق عن الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) وطابعه غير الصدامي. ويسعدنا أن مشروع القرار يحظى باهتمام كبير في الكواليس والمناقشات غير الرسمية وفي نقاشنا هذا اليوم، الذي نأمل أن يسهم في مناقشة مستنيرة لمبادرتنا.

في السابق مضمار هيئات أخرى في الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، كما أن دور أجهزته الفرعية تعاضم بصورة مشهودة. وهذا التعاضم في الأنشطة، بما يشمل مجال الجزاءات، يسفر عن ضرورة مشاركة أكبر من الأعضاء بوجه عام في وضع قرارات المجلس ذات الصلة. وإرادة الدول الأعضاء السياسية هي الأداة الرئيسية في متناول المجلس، لتأمين التنفيذ الفعلي لهذه القرارات. ومن شأن مزيد من الشفافية ومن مشاركة الدول أن يسهم إسهاما ملموسا في التنفيذ الفعلي لقرارات المجلس، فضلا عن شرعيتها.

وأبرز هدف لمشروع القرار هو بالتالي، رفع مستوى مجلس الأمن وتعزيز تنفيذ قراراته، بما يعزز فعاليته.

إننا نؤيد كل التأييد الطريقة التي يوجهنا بها السيد إلياسون في مجال تنفيذ اجتماع قمة أيلول/سبتمبر ومتابعته. واجتماع القمة تركنا أقل بتا حاسما مما كنا نرجو. وبالتالي، فلا يزال هناك من العمل غير المنجز أكثر مما كان مرتقبا. ونحن نوافق على أنه، نظرا للظروف السائدة، لا يمكن لإصلاح مجلس الأمن أن يكون في صدارة جدول أعمالنا في الوقت الراهن. وبطبيعة الحال، يجب عدم تجاهل الاتفاق المبين في الوثيقة الختامية بشأن التعجيل بالإصلاح. ولذلك يبدو من المستصوب أن نبي تدريجا وبحذر الزخم السياسي اللازم، الذي قد يتمخض عن تغيير فعلي وإصلاح حقيقي، بأشد دعم سياسي ممكن من الأعضاء. وقد عممنا مشروع قرارنا بغية الإسهام في هذا الهدف. وسواصل إجراء حوار صريح مع كل من يهتم بهذا الموضوع اهتماما حقيقيا، ونرجو أن تحظى هذه المبادرة بتأييد الأعضاء على أوسع نطاق.

السيد تورو خيمينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): أود، في مستهل كلامي، أن أنتهز هذه الفرصة لإدانة التفجيرات الإرهابية التي حدثت أمس في

وكما أسلفت، فإن المبادرة الخاصة بأساليب العمل ذات جذور راسخة في الوثيقة الختامية، وتحديدًا في فقراتها من ١٥٢ إلى ١٥٤. وقد تناولت القمة بالفعل، على مستوى الجمعية العامة، مسألة أساليب العمل بشكل عام ولكن بعبارة واضحة.

والواقع أن ليس هذا بجديد، إذ أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وهو هيئة فرعية من هيئات الجمعية - ويشرفني أن أكون نائبة رئيسه - ما فتئ يعالج هذه المسألة طوال ما يتجاوز العقد من الزمن. ولهذا، فليس مشروع القرار المعمم على الأعضاء إلا امتدادا للوثيقة الختامية، وهو في الواقع متابعة للتوصية ذات الصلة، الواردة فيه. وأول عنوان من عناوين التدابير الـ ١٨ المقترحة في مرفق مشروع القرار للنظر فيها يتناول مسألة العلاقة بين مجلس الأمن وغيره من الأجهزة الرئيسية الأخرى، وخاصة الجمعية العامة. والحق أن مشروع القرار نفسه يعكس صورة هذه العلاقة، التي ينبغي أن تكون علاقة صريحة، معززة من الطرفين.

ونحن نتفق مع الذين يقولون إن مجلس الأمن هو سيد إجراءاته، ولذلك كان من اختصاصه وحده أن يبت في جميع جوانب عمله الإجرائية، بما في ذلك أساليب عمله. والغاية من وراء مشروع قرارنا هي التوفيق بين هذه الحقيقة التي لا يمكن نكرانها ونص الميثاق الذي يقول إن مجلس الأمن يضطلع بواجباته باسم جميع أعضاء المنظمة. ولذلك، كان من الأمور الحاسمة أن يشرع المجلس بحوار مع الأعضاء حول أفضل السبل لإدارة عمله.

إن عمل المجلس قد دخل، لا شك، حقبة جديدة منذ نهاية الحرب الباردة. وتثبت الأرقام الإحصائية الخاصة بأمور مثل عدد الجلسات وعدد القرارات المتخذة، هذه المسألة بصورة واضحة. وعلاوة على ذلك، قد وسّع المجلس بصورة ملموسة نطاق أنشطته بحيث شملت مجالات كانت

الحول والقوة والعنف، رغم وجود عملية لبناء السلام في ذلك البلد - أو بالأحرى هل هي فعلا عملية بناء سلام؟ لسنا واثقين تماما من نوع هذه العملية.

وتقلقنا أيضا الحالة في أفريقيا عامة، التي يبدو أن هناك محاولات مأكرة فيها لفرض شكل حديث من الاستعمار الجديد بصورة سرية.

وفنزويلا توافق بكل صدق على ما يولى لهذه المسائل من أهمية. غير أننا نلاحظ أن مجلس الأمن ما فتئ يستند بصورة فريدة إلى الفصل السابع من الميثاق، في معالجته مسائل ليست بالضرورة خطرا يهدد السلم والأمن على صعيد دولي. والواقع أن ثمة جهدا يُبذل حاليا لإضفاء الشرعية على هذه الممارسة عن طريق الإصلاح المقترح للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن على المجلس أن يكون، بدل ذلك وكما يناسب، أحرص على التصرف بموجب فصول أخرى من الميثاق أوثق صلة - كالفصل السادس المتصل بتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نؤكد من جديد أهمية قيام المجلس بتحديد سلطته بصورة واضحة وتركيزه على ما أناطه به الميثاق من وظائف ومسؤوليات، بما يجنبه التعدي المتكرر على وظائف تقع في نطاق سلطات الجمعية العامة.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن يعالج مجلس الأمن فحسب، كما قلنا سابقا، المسائل التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وينبغي أن يزيل من جدول أعماله المسائل التي أدت بالمجلس إلى التدخل بتواتر متزايد في الشؤون الداخلية للدول.

إننا لا نوافق على الإطار الذي أنشئ بجيل جديد من عمليات حفظ السلام تسمى في صيغتها الأخيرة "عمليات بناء السلام" ويقصد منها الاستجابة لحالات ما بعد الصراع. وتسعى هذه العمليات إلى أن تتولى، زيادة على

الأردن. وأعبر عن تعازينا للأردن حكومة وشعبا، ولأسر ضحايا تلك الأعمال البغيضة.

ويود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي على عرضه تقرير مجلس الأمن عن أنشطة المجلس في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/2). وفي ذلك الصدد، أود اغتنام هذه الفرصة لبيان موقفنا في ما يتصل بأعمال مجلس الأمن.

إن التقرير المعروض علينا اليوم يُبرز النمو الهام، سواء من حيث النطاق أو الحجم، في أنشطة مجلس الأمن. وتحتل أفريقيا، مرة أخرى، مكانا بارزا في برنامج عمل المجلس. وقد أعطى المجلس أيضا أولوية الصدارة لمكافحة الإرهاب. وتولي جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية كبرى للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، الناتجة عن أعمال الإرهاب.

غير أننا ندين أيضا إدانة شديدة احتلال العراق وما تقوم به القوات العسكرية الأجنبية من أعمال في ذلك البلد. ونود أن نؤكد أهمية الشروع في إجراء تحقيق في ادعاء استخدام أسلحة كيميائية فتاكة مؤخرا ضد الشعب العراقي، أثناء احتلال الفلوجة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء صراعات في الشرق الأوسط، خاصة استمرار عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الناتج من بناء إسرائيل للجدار العازل على أراضٍ فلسطينية، وما يترتب على هذا العمل من آثار في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

ونود أيضا أن ندين الحصار المفروض على إيران والتمادي في عدم الاعتراف بحقها المشروع في تسخير الطاقة النووية لأغراض سلمية.

ويساورنا القلق كذلك إزاء الحالة في البلد الشقيق هايتي، الذي لا يزال يزرع شعبه تحت وطأة الفقر وانعدام

المزعوم وحتى يتسنى لها أن تضطلع بوظائفها الأساسية. وحسب رأينا، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، لا يحظى إلا شعب الدولة المعنية بالحق الجماعي والذي لا يقبل التصرف، في تحديد أساس وهيكل نمطه للتنمية ومصيره في المستقبل. وزيادة على ما سبق، فإن تلك العمليات هي بوضوح، أو تصبح فيما بعد، عمليات للقمع والتدخل والاستفزاز، مما يتعارض مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة تستخدم الأعمال التام لأحكام الميثاق، ويجب أن تتماشى بدون تحفظ مع مبادئ موافقة الأطراف المعنية، وهي الحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي، كما جاء في الفصل السابع من الميثاق. كما يجب ألا تكون ولايات تلك البعثات غامضة لأن ذلك يترك الأطراف المعنية رهينة لدى مجلس الأمن. ويجب أن تكون القرارات المتخذة بشأن عمليات حفظ السلام موافقة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، كما كرست في ميثاق الأمم المتحدة، أي الاحترام غير المشروط لسيادة الدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتقرير الشعوب لمصيرها. زيادة على ما سبق، يجب أن تحظى عمليات حفظ السلام بالتمويل الضروري لبلوغ النتيجة المتوخاة، ألا وهي تحقيق السلام الطويل الأمد والمستدام.

وفي كل الأحوال، لا تساهم علميات حفظ السلام بأي نوع من الحلول إزاء الأسباب المتجذرة في صميم الصراعات التي تضر بالعديد من الدول الأعضاء. وغالبا ما تكون تلك الأسباب مشاكل اجتماعية-اقتصادية خطيرة ومزمنة خلفتها السياسات المفروضة من طرف الحكومات غير المشروعة، التي هي تابعة لسياسات خارجية توجهها مصالح الشركات المتعددة الجنسيات والدول الإمبريالية.

تمديد حضور الخوذ الزرق في أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذي كثيرا ما شكل موضوع نقاش، المهام المدنية التي تتجلى في إعادة بناء وإعادة إنشاء الدول التي صنفت، على سبيل الخطأ ودون مبرر، أنها دول منهارة أو دول غارقة في الصراعات الدولية. وإن القيام بمثل هذه المهام يعتدي مباشرة على حقوق الشعوب في اختيار نموذجها الخاص للتنمية وطريقتها الخاصة لإعادة هيكلة مؤسساتها السياسية. وإن الأساس الإيديولوجي لما يسمى بعمليات إعادة البناء، كما تُتوخى من المناقشات الجارية في المنظمة، هي فكرة الدولة المنهارة التي لا قوة لها. إن هذه المفاهيم ناتجة عن تحليل يفتقر إلى المنظور التاريخي ويسعى إلى إخفاء واقع العالم المعاصر الذي لا يمكن تجاهله.

أولا، هناك محاولة ضمنية للإلحاح باللائمة على الدولة المنهارة من الصنف المذكور في ما يتعلق بعدم القدرة المفترضة لحكومتها وشعبها، اللذين هما بالأحرى ضحايا هذه الحالة وليس مسؤولين عن النتيجة التي أدت إلى عملية إعادة البناء. إننا نعرف، على العكس من ذلك، في بعض الحالات، أن ضعف الدول المصنفة على أنها دول منهارة، متجذر، بصفة عامة، في أصول الدولة، لأنه، بصفة عامة، أنشئت العديد من الدول ككيانات سياسية واقتصادية غير مستقلة وتابعة، أي بعبارة أخرى، محميات أو شبه محميات ذات طابع استعماري جديد. وإذا نظرنا إلى الواقع، يمكن أن نرى أن هذه الدول كانت ضحية لعملية زعزعة الاستقرار أنشأتها "الإمبراطورية" وحلفاؤها، مما يطلق العنان عنوة للأزمات الداخلية والحروب في تلك الدول، بغرض إعادة إنشاء تلك الدول طبقا للمعايير التي تفرضها مراكز القوة العالمية وفي تناقض مع المبدأ الأساسي لتقرير الشعوب لمصيرها.

ولهذا فإنه من الخطأ الجوهرى الاعتقاد أن المجتمع الدولي له الحق أو السلطة التي تمكنه من تحديد المؤسسات التي هي بحاجة إلى إعادة الهيكلة نظرا للتوقف عن العمل

ويؤمن وفد بلدي بأنه ينبغي اعتبار الجزاءات المتخذة ضد الدول مجرد تدابير نهائية يلجأ إليها في آخر المطاف في الحالات القصوى. ويجب ألا تستخدم كوسيلة مكتومة لتقويض السلطة الشرعية لدولة ما، وأن تستخدم طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتعتبر مكافحة الإرهاب من الركائز الأساسية للسياسة الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي صوت واحد، أعلن شعب وحكومة فنزويلا عن إدانة وشجب الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بوصفه أداة سياسية مميّنة تستخدم لقتل وترويع الأبرياء والضعفاء والذين لا حول لهم ولا قوة في أي مكان من العالم. وينطوي الإرهاب على عواقب للسكان المدنيين - ويجري تبريره غالباً كضرر ملازم - ناتج عن الغزو الأجنبي.

ونود في نفس الوقت أن نوضّح موقفنا. ففي رأينا، أن المقاومة المشروعة لشعب ضد احتلال أجنبي أو غزو أجنبي لا تشكّل عملاً إرهابياً. وفي رأينا أن هناك عنصراً هاماً فعالاً لا يمكن إنكاره من عناصر الإرهاب يمكن مشاهدته أيضاً من خلال الدورة اليومية للتزوير والتشويه والتلاعب فيما تنشره الصحافة المحلية والدولية التي تخدم الإمبريالية وحلفاءها، والتي تخفي وتشوّه وتحجب الفهم الواضح للمنجزات التي تحقّقها الشعوب التي تمارس حقها في تقرير المصير والتي تبني مستقبلها من خلال إيجاد عالم أفضل.

وقد وصفت جمهورية فنزويلا البوليفارية لمجلس الأمن حادثين من الحوادث الإرهابية. يتضمن الحادث الأول إحالة إرهابي من مواطني فنزويلا، هو لويس بوسادا كاريلز، وهو يعيش في الولايات المتحدة في وضع اللاجئ على ما يبدو. وبوسادا كاريلز هارب من العدالة الفنزويلية. فقد هرب من السجن في فنزويلا، حيث اعتقل في انتظار محاكمته جراء إسقاطه طائرة كويبة مما أسفر عن مقتل ٧٣

ولهذا السبب، تفضل جمهورية فنزويلا البوليفارية تشجيع التنمية الاقتصادية للشعوب دون ضغوط ولا عوائق ولا تدخلات خارجية لأن هذا هو النهج الفعال الوحيد لمنع نشوب الصراعات بالطرق السلمية. إننا لا نقبل بذريعة التدخلات الإنسانية المزعومة، كما نرفض التلاعب بمسألة حقوق الإنسان كسبب لفرض تدابير قسرية على الدول، لا تتماشى مع الميثاق.

وليس بوسعنا أن نتفق مع الرأي القائل إن المجتمع الدولي المزعوم - وهو تسمية ملطفة غالباً ما تستعمل للدلالة على رأي القوى العظمى وحلفائها وإرادتهم السائدة - لديه حق ومسؤولية طبيعيين ومفترضان لاتخاذ تدابير مباشرة لحماية الشعوب، مع تجاهل حدود وسلطة الدول. كما لا تتوفر له وصاية دولية مباشرة تسمح له باتخاذ تدابير قمعية ضد الدول والأشخاص الذين يفترض أنهم ارتكبوا جرائم الإبادة العرقية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، أو، ببساطة، ما يسمى الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان. وستسعى مؤسسة الوصاية المبتدعة والزائفة والمهلكة تلك، والتي يقترح البعض إنشائها كما يستفاد من البيانات التي سمعناها، إلى أن تخول السلطة لمجلس الأمن كي يتخذ التدابير القسرية ضد الدول التي يتضح في آخر المطاف أنها هي نفسها: الدول النامية ودول الجنوب التي تتهم على الدوام بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. ويتم ذلك، أو يتم السعي إلى ذلك، بتجميع التهديدات المتتالية التي تتضمنها مجموعة من القرارات. ويؤدي هذا إلى إنشاء ملفات بشأن بعض الدول حتى تتسنى معاقبتها باستخدام التدخلات الإنسانية المزعومة. ويتم القيام بكل هذا مع إعلان هدف السعي إلى ضمان الأمن البشري. فالأمن البشري هو مفهوم آخر يستخدم كذريعة أو تمويه للتدخل غير المبرر في الشؤون الداخلية للدول.

وبالإضافة إلى ذلك يرد في الفقرة ١ من ذلك القرار

”يدعو جميع الدول إلى أن تعتمد من التدابير ما قد يكون لازما ومناسبا ومتمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والتي تهدف إلى ما يلي:

(أ) أن تحظر بنص القانون التحريض على ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية؛

(ب) أن تمنع مثل ذلك التصرف؛

(ج) أن تحرم من الملاذ الآمن أي أشخاص توجد بشأنهم معلومات موثوقة وذات صلة تشكل أسبابا جدية تدعو لاعتبارهم مرتكبين لذلك التصرف“.

ولا نستطيع أن نفهم كيف يمكن لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تسمح للسيد روبرتسون أن يستمر دون عقاب في إصدار تعليقاته السخيفة المحافية للعقل والمليئة بالازدراء ضد رئيس دولة ديمقراطية قام شعب فنزويلا مرارا بإعادة تأكيد ولايته الدستورية.

وقد اتخذت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أيضا خطوات تستهدف تسليم السيد روبرتسون لمحاكمته على الجرائم التي ارتكبها ضد رئيس الجمهورية والمنصوص عليها في قانون العقوبات في فنزويلا وفي القانون الدولي. ونأمل مرة أخرى، بعد اتخاذ هذه الخطوات، أن يلقي طلب التسليم الرسمي الاهتمام والعناية الواجبين من جانب سلطات الولايات المتحدة.

وإننا نكرر القول إنه محظور بموجب القانون الدولي إيواء الإرهابيين المعروفين. ويحظر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في فقرتيه ٢ (ج) و ٣ (ز)، على الدول توفير ملاذ

من طاقم الطائرة والركاب في عام ١٩٧٦. وقد طلب بلدنا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسليمه على أساس معاهدة تسليم المجرمين السارية حاليا بين جمهوريتنا وبين الولايات المتحدة. وحتى اليوم، لم نحصل على أي رد على الإطلاق على ذلك الطلب من سلطات حكومة الولايات المتحدة. ولم نجد سوى صمت مطوّل، يبدو مثيرا للشك.

وإزاء هذا الموقف الذي يصعب تفسيره، فإننا ننضم إلى غيرنا في القول بأن الإرهابي ليس مجرد شخص يقوم بتنفيذ أعمال إرهابية متصرفا بمفرده، وإنما هو أيضا الشخص الذي يقوم بحماية الإرهابيين. وتأمل حكومتنا أن تلقى الخطوات التي نتخذها لتسليم ذلك الشخص الرد الواجب من الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لمعاهدة تسليم المجرمين السارية وغيرها من مواد القانون الدولي المنطبقة على هذه الحالة.

وتتضمن الحالة الثانية القسيس بات روبرتسون الذي تربطه علاقات بأعلى مستويات الحزب الجمهوري والذي دعا علانية إلى اغتيال رئيسنا هو رافيل شافيز فرياس. ولا شك أن السيد روبرتسون قد ارتكب عملا من أعمال الإرهاب طبقا للقانون الدولي الساري حاليا وللقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) الذي اعتمدته مجلس الأمن مؤخرا - الذي يدين بشدة في ديباجته التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب ويعرب عن بالغ القلق

”إزاء ما يشكله التحريض على الأعمال الإرهابية المرتكبة بدافع التطرف والتعصب من خطر بالغ وممتد على تمتع الناس بحقوق الإنسان، ويهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكافة الدول، ويقوض الاستقرار والرخاء العالميين، ويتعين على الأمم المتحدة وكافة الدول أن تواجهه على جناح السرعة وبصورة استباقية“.

ما يظهر في عمله حالياً. وهكذا فإن الحاجة الكبرى لجعل هذه الهيئة ديمقراطية تصبح جلية من جديد.

وختاماً، لا تؤيد جمهوريتنا إنشاء هيئات جديدة في الأمم المتحدة يمكن أن يتأكد فيها من جديد حضور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتفوقهم بما يضر بحقوق الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة على قدم المساواة في تلك الهيئات.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب باسم المملكة المتحدة عن أعمق مشاعر التعاطف مع شعبي وحكومي الأردن والعراق وأسرى وأصدقاء ضحايا الهجمات العشوائية، التي ندينها بأقوى العبارات.

لقد أكد السفير دنيسوف في عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن على العديد من الإنجازات الرئيسية للمجلس هذا العام. وأود أن أضيف إلى تلك التي ذكرها اعتماد قرارين هامين على هامش القمة العالمية للأمم المتحدة. القرار الأول يطالب كل الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل من أجل وقف التحريض على الإرهاب؛ والقرار الثاني يوفر أساساً لنهج أشمل وأكثر تماسكاً لمنع نشوب الصراع، ولا سيما في أفريقيا.

وسأركز ملاحظاتي الآن على ما يمكن، بل وما ينبغي أن نفعله لجعل مجلس الأمن أوسع تمثيلاً وأكثر فعالية وشفافية. والمملكة المتحدة عضو نشط في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وما فتننا ندعم إضافة أعضاء دائمين وغير دائمين جدد، بما في ذلك ألمانيا واليابان والهند والبرازيل كأعضاء دائمين، إلى جانب زيادة التمثيل الدائم لأفريقيا.

إننا نريد كذلك أن نرى تحسينات في أساليب عمل المجلس، كما أوصي بذلك في الوثيقة الختامية للقمة - أي

آمن لمن يرتكبون أعمالاً إرهابية ولا يسمح بدعاوى وجود بواعث سياسية كأساس لرفض طلبات تسليم الإرهابيين.

وننتقل إلى الموضوع الآخر، وأعني به مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه يتعين على مجلس الأمن توسيع عضويته. إلا أنه يتعين عليه أيضاً زيادة عدد الأعضاء الدائمين علاوة على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، مع إدخال البلدان النامية ضمن الأعضاء الدائمين. ومن شأن ذلك أن يعبر عن الحقائق الجغرافية الجديدة في العالم والحاجة الكبيرة إلى إيجاد توازن داخل مجلس الأمن وداخل المنظمة.

وتعتقد فنزويلا فضلاً عن ذلك، أن حق النقض ينبغي أن يلغى، حتى يتسنى لنا أن نحرز تقدماً في اتجاه إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة. وينبغي أن يُنظر في إصلاح المجلس جنباً إلى جنب مع المواضيع الأخرى التي ستناقش في الجمعية العامة. ومن بين هذه المواضيع تعتبر التنمية الوطنية مسألة ذات أولوية لبلدنا، وهي مسألة ذات أهمية حيوية للأمن القومي في بلدنا والبلدان الأخرى أيضاً.

ويعتقد وفدنا أن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن لا يشكل وصفة سحرية أو علاجاً للتعامل مع الأنشطة المرفوضة لتلك الهيئة، ولن تكفل له الشفافية التامة. واستعمال صيغة آريا التي أُشير إليها مؤخراً في هذه القاعة، ما هي إلا طريقة أخرى لإضفاء انعدام الشفافية أو التعتيم عليها من خلال ما يفترض أنه مناقشات تجري بين ممثلين عن المجتمع، بينما لا يعرف أحد من هم هؤلاء الممثلون ولا ما هي المصالح التي يمثلونها حقاً.

ومناقشة أساليب العمل كمسألة ذات أولوية هي ببساطة وسيلة لتجاهل المسألة الأساسية، وهي تآكل مصداقية المجلس تدريجياً وافتقاره إلى الشرعية، على نحو

والمنظمات الإقليمية والمساهمين بقوات وغيرهم، ولا سيما أولئك المهتمين بالحالة في بلد بعينه. ومن شأن ذلك أن يحسن عملية صنع القرارات في المجلس في بناء السلام من خلال تمكينه من تلقي المشورة عبر نطاق واسع من المسائل المتعلقة ببناء السلام.

ثالثاً، مسألة الفعالية. فالمملكة المتحدة تريد أن تجد سبلاً لتبسيط وترشيد عمل المجلس، بما فيه ذلك العدد المتزايد من الهيئات الفرعية، حتى يمكن تجنب الازدواجية وتركيز جهوده حيثما تكون فائقة الأهمية.

وعليه، فإننا نتطلع إلى التعرف على آراء أعضاء مجلس الأمن الجدد بشأن هذه المسائل؛ وسوف نقدر الآراء الجديدة التي يقدمونها. والمجلس يدين لأعضاء سابقين بالفضل في العديد من أفكاره الإبداعية، مثل الاجتماعات بصيغة آريا.

وكان على المجلس أن يتحمل عبء عمل حزين للاستجابة إلى عدد متزايد من الهجمات الإرهابية ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي، يظل الإرهاب في محور عمل المجلس. ونحن ندرك تشجيع القمة للمجلس على النظر في الإصلاح في هذا المجال، أيضاً، وخاصة كيف تقوي دوره للرصد والإنفاذ فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تعزيز متطلبات الإبلاغ، مع احترام مختلف الولايات لهيئات فرعية معنية بمكافحة الإرهاب. وكان ثمة توصيات أيضاً لتحسين رصد آثار الجزاءات وكفالة وجود إجراءات نزيهة وواضحة لوضع الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات أو شطبهم منها، إلى جانب منح استثناءات إنسانية.

ولقد بدأ المجلس بالفعل في دراسة كيفية الاستجابة لتلك الاقتراحات وغيرها. وتأمل المملكة المتحدة أن ترى بعض هذه الاقتراحات على الأقل وقد وضعت موضع

زيادة الشفافية والمساءلة. ونذكر أن الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة يريدون ذلك أيضاً، كما يتضح من هذه المناقشة والإسهامات المختلفة فيها. وتذكر المملكة المتحدة أن على مجلس الأمن، كما وافقت القمة، أن يواصل مواءمة أساليب عمله، ونرى أنه ينبغي لهذه العملية أن تستمر كجزء من التزامنا بتنفيذ ما توصلت إليه القمة.

وعليه، أود أن أتناول ثلاثة مجالات تريد المملكة المتحدة أن ترى فيها تحسينات مستمرة على وجه الخصوص. وتأتي في المقام الأول مسألة الشفافية. وينبغي أن يُشرك المجلس مزيداً من غير الأعضاء وأن يتم ذلك، مثلاً، من خلال اجتماعات غير رسمية تعقد وفقاً لصيغة آريا، واتصالات مع المجتمع المدني، بما في ذلك أثناء بعثات المجلس، وإجراء حوارات أكثر مع البلدان المساهمة بقوات. وهناك مثال أخير نراه مفيداً، حيث عقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن اجتماعاً مع المساهمين بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتحلل هذا الاجتماع نقاش متعمق وجوهري حول المسائل المباشرة والكامنة التي تواجه تلك البعثة اليوم.

ثانياً، هناك مسألة المشاورات. فالمجلس ينبغي أن يشارك بصورة أكبر في الحوار مع غير الأعضاء ومع الخبراء الآخرين، سواء من أجل بناء خبرة أكبر أو للاستجابة لشواغل الآخرين. وقد أشار السفير دنيسوف إلى زيادة الحوار بين لجان الجزاءات والبلدان المهتمة. وعلينا أن نبني على هذا في مجالات أخرى.

وثمة تطور آخر نرحب به، ويتمثل في زيادة التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن منع نشوب الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام، ومكافحة الإرهاب. ونرى أن لجنة بناء السلام فرصة لضمان حصول المجلس على مشورة منسقة، والإحاطة الشاملة بآراء المانحين الرئيسيين

وشامل. وفي ضوء ما تقدم، يدعم الأردن بالكامل مشروع القرار الذي تم توزيعه حول تطوير آليات عمل مجلس الأمن، والذي ساهمنا في وضعه، وكنا إلى جانب سويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين وسنغافورة، من مقدميه الأصليين.

إننا على اقتناع تام بأن مشروع قرار تطوير آليات عمل مجلس الأمن يمثل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح على طريق الإصلاح. مفهومه العام في إطار الأمم المتحدة، وهو بلورة لمقترحات عملية ومحددة يمكن من خلال الأخذ بها تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جميعاً، سواء من حيث ضرورة النظر إلى المسائل في مجلس الأمن بشكل شمولي أو الشفافية في عمل المجلس أو موضوع مسؤولية المجلس أو الشرعية، وهي جميعها مسائل تصب في صالح تعزيز فعالية مجلس الأمن.

إن تطوير آليات عمل مجلس الأمن ليس غاية بحد ذاتها، بل هو أيضاً وسيلة تخدم كل الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أعرب عن خالص تعاطف وفدي مع الأردن حكومة وشعباً، وكذلك مع المصابين، إزاء التفجيرات الإرهابية في عمان. ولا يمكننا أن نتغاضى عن تلك الأعمال البشعة.

وأعرب عن تقديرنا الكبير لرئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، السفير أندريه ديسوف ممثل الاتحاد الروسي، على عرضه لتقرير المجلس الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (A/60/2).

كما أود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به رئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، السيد جان بينغ، ونوابه في إدارة أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

التنفيذ، وأن تلمس تجديداً في أساليب عمل المجلس، بغية زيادة الفعالية والأثر. ولذلك، نعتزم العمل بشكل وثيق مع الآخرين، الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء على حد سواء، لتحقيق هذه الغاية.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن): بداية، أشكركم، سيدي الرئيس وأعضاء الجمعية على مشاعركم النبيلة والتي عبرتم عنها تجاهنا نتيجة للجرائم الإرهابية التي ارتكبت في عمان بالأمس. ونحن لن ننسى وقوفكم إلى جانبنا في هذه اللحظات الصعبة.

إن التحرك على صعيد إصلاح الأمم المتحدة قائم ومستمر، ويترسخ في دعم الدول كافة للنتائج المعلنة في الوثيقة الختامية للقمة التي عقدت إبان افتتاح الدورة الستين للجمعية العامة. إننا أمام الجمعية العامة مجدداً اليوم نسعى إلى الإسهام في بلورة التطلعات المعلنة في الوثيقة، ومعالجة إحدى القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، ألا وهي سبل وآليات عمل مجلس الأمن.

بالرغم من أنني كنت قد أكدت أمام الجمعية العامة على موقف الأردن من مسألة إصلاح مجلس الأمن، تلك المسألة التي لا يمكن أن يكتمل من دونها إصلاح الأمم المتحدة، فإنني أود أن أجدد تمسكنا بضرورة توسيع العضوية في مجلس الأمن بشقيها الدائمة وغير الدائمة، وأن أجدد دعمنا لمشروع القرار الذي تم تقديمه في الجمعية في شهر آب/أغسطس المنصرم حول إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته.

ومع ذلك، ما زلنا نعتقد بأن مشروع القرار المذكور لم يتعامل بشكل شمولي مع موضوع تطوير وتعزيز آليات عمل المجلس. ولذلك، نحن هنا اليوم على اقتناع بأنه، نظراً لأهمية الموضوع، لا بد من التعامل مع مسألة تطوير وتعزيز آليات عمل مجلس الأمن في مشروع قرار منفصل ومحدد

السياسية والاقتصادية المعاصرة، ينبغي توسيعه في فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة على حد سواء.

وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق، فإن توسيع عضوية المجلس سيجعله أكثر تمثيلاً. ولكن هذا التوسيع وحده قد لا يضمن تماماً فعالية المجلس أو شفافيته. لذلك نعتقد أنه يجب أيضاً التركيز بشكل خاص في إصلاح مجلس الأمن على إجراء تحسينات إضافية على أساليب عمل المجلس وعملية صنع قراراته حتى نجعل أعماله أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية، وحتى يتمكن من خدمة مصلحة مجمل أعضاء المنظمة بشكل أفضل.

لذلك يرحب وفدي بالفقرة ١٥٤ من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، التي توصي بتعديل أساليب عمل مجلس الأمن حتى تزداد مشاركة الدول غير الأعضاء في أعماله وتتعزز مساءلته أمام الأعضاء وتزداد شفافية أعماله.

وفي ذلك الصدد، يقدر وفدي عميق التقدير عدداً من المبادرات التي قام بها المجلس في السنوات الأخيرة لتعزيز شفافيته، مثل زيادة عدد الجلسات العامة، وتعزيز الاتصال والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، وإصدار رئيس مجلس الأمن لبيانات صحفية، وعقد جلسات مشتركة ومنظمة بين رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن إجراء المجلس للمناقشات المفتوحة على نحو متكرر خطوة إلى الأمام في تعزيز مشاركة الأعضاء بصفة عامة، لأنه يعطي الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن فرصة ثمينة للتعبير عن آرائها بشأن أمور تؤثر فيها وفي المنظمة. وسترداد هذه المناقشات المفتوحة فعالية إذا أخذت قرارات ومقررات المجلس في الاعتبار وجهات النظر التي تثيرها الدول غير الأعضاء في المجلس في تلك المناقشات.

إن مجلس الأمن مكلف من الدول الأعضاء بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وبولاية اتخاذ الإجراءات بالنيابة عنها. ونحن نرى أنه بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، فإن مجلس الأمن مسؤول أمام الجمعية العامة. لذلك، من الملائم أن تُتاح للدول الأعضاء هذه الفرصة المشروعة لاستعراض الأعمال التي يقوم بها المجلس أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا وقت التفكير بعناية في أداء مجلس الأمن. وأثناء مناقشتنا للتقريرين المترابطين لمجلس الأمن والفريق العامل المفتوح العضوية (A/59/47)، من الضروري أن نفحص الطريقة التي أدى بها مجلس الأمن ولايته وكيفية جعل المجلس أكثر تمثيلاً. وينبغي أيضاً أن نفحص سبل ووسائل تحسين أساليب عمله.

ولقد كانت لدينا آمال كبيرة في أن يحقق اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تحسينات كبيرة في نهجنا تجاه مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ولكننا نأسف لأنه لم يتم التوصل في اجتماع القمة الذي عقد مؤخراً إلى نتيجة هامة في ذلك المجال الهام في إصلاح مجلس الأمن. ولكن الزعماء اتفقوا في اجتماع القمة على أن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن عنصر ضروري في جهدنا الشامل لإصلاح الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق تمثيله وكفاءته وشفافيته، ومن ثم زيادة تعزيز فعاليته وشرعيته وتنفيذ قراراته. ووفقاً للالتزامات التي تعهد بها زعمائنا، يتعين علينا مواصلة بذل الجهود لتحقيق ذلك الهدف.

لقد أعلن وفدي موقفه بشأن إصلاح مجلس الأمن في مناسبات عديدة. فنحن نشاطر الرأي الشائع والداعي إلى وجوب إصلاح الأمم المتحدة بحيث تعبر عن الحقائق العالمية المعاصرة، وزيادة أعضاء الأمم المتحدة، والحاجة إلى تمثيل أوسع يقوم على التوزيع العادل والفائدة المتبادلة والتعاون. وإذا أريد لمجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلاً للحقائق

لنتناول المسائل التي لا تمثل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن أمله أن يستمر الفريق العامل، في ظل قيادتكم، في بذل الجهود لإحراز المزيد من التقدم بشأن المسائل المتعلقة الخاصة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): مثل زملائي الذي تكلموا قبلي، فإنني أدين بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت أمس في عمان. وبالنيابة عن حكومة أيسلندا وشعبها، أعرب عن تعازينا الحارة لحكومة الأردن وشعبه، وخاصة للأشخاص الذين فقدوا أفراد أسرهم والذين أصيبوا بجراح.

أود، في البداية، أن أشكر رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر على توليه عرض تقرير مجلس الأمن للجمعية العامة (A/60/2). إن التقرير يبرز الزيادة المستمرة في حجم ونطاق أنشطة المجلس. ولكنني سأجعل بياني القصير على مسألة إصلاح مجلس الأمن.

فبالنسبة لأساليب عمل مجلس الأمن، أيدت أيسلندا باستمرار النداءات الموجهة لزيادة شفافية عمل مجلس الأمن. وينطوي ذلك على المزيد من الانفتاح، والاتصال التفاعلي وتعزيز المساءلة. وتم اتخاذ بعض الخطوات الموضوعية في ذلك الصدد، مثل زيادة ممارسة عقد الإحاطات الإعلامية المفتوحة، وجلسات مجلس الأمن ومناقشاته، وهو أمر نرحب به. وفي وسع المناقشات المفتوحة أن تكون أداة هامة للاتصال بين مجلس الأمن والعضوية الواسعة في الأمم المتحدة والمجتمع المدني الدولي.

وتتفق أيسلندا مع الأمين العام على أن الإصلاح الفعال للأمم المتحدة يستلزم إصلاح مجلس الأمن. وناصرت

ولأن الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن تمثل مجموعاتها الإقليمية، فينبغي لها أن تُبقي مجموعاتها الإقليمية مطلعة على التطورات في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالإحاطات الإعلامية التي قدمها مؤخرا أعضاء مجلس الأمن، خاصة الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما اليابان والفلبين باسم أعضاء المجموعة الآسيوية بشأن الأعمال التي تمت خلال رئاستيهما للمجلس. فمثل هذه الإحاطات الإعلامية ذات فائدة وقيمة بالغتين للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وستكون أكثر إفادة إذا أجرى أعضاء مجلس الأمن أيضا مشاورات مع مجموعاتهم الإقليمية قبل اعتماد المجلس لمشاريع القرارات.

ولقد لاحظ وفدي أيضا الزيادة التدريجية في كل من حجم ونطاق أعمال مجلس الأمن. ويتشاطر وفدي القلق المتزايد إزاء التعدي التدريجي من مجلس الأمن على سلطات وولاية الجمعية العامة. فثمة اتجاه متنام في مجلس الأمن خلال السنوات الماضية نحو إجراء مناقشات بشأن مسائل مواضيعية كانت تقليديا من اختصاص أجهزة أخرى في الأمم المتحدة. ولا يمكن للمناقشات المواضيعية أن تكون مثمرة إلا عندما تكون تتعلق بولاية المجلس بشكل مباشر.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو اتجاه مجلس الأمن نحو زيادة انخراطه في أعمال تشريعية الطابع، كانت تقليديا ضمن اختصاص صكوك دولية متعددة الأطراف تم اعتمادها بعد عملية تفاوض شاملة وبمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويقدر وفدي تقديرا عميقا العمل الذي أنجزه مجلس الأمن بشأن المسائل ذات الصلة المباشرة بولاية المجلس. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية أن يعمل أعضاء المجلس بشكل صارم وفقا لأغراض الميثاق ومبادئه وأن يقاوموا أي محاولة

الأردنية الهاشمية وحكومتها عقب التفجيرات المأساوية التي وقعت أمس في عمان.

وأود أن أشارك الآخرين في الترحيب بكل من تقرير مجلس الأمن (A/60/2) وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح المجلس (A/59/47). وكما أوضح السفير دنيسوف صباح هذا اليوم، فإن الضغوط على المجلس كبيرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعترف بجهود أعضاء المجلس في إدارة جدول أعمال يزداد تعقيدا وصعوبة على الدوام.

ويبرز تقرير مجلس الأمن الزيادة المستمرة في حجم ونطاق جدول الأعمال ذاك. وهذا في حد ذاته يزيد من أهمية أن نخطى بالشفافية في إجراءات المجلس. ونظرا للآثار الشاملة لقرارات المجلس، تحتاج العضوية إلى تفهم ماهية وأسباب القرارات التي تتخذ في المجلس. ولئن كانت بعض التحسينات قد أجريت خلال الأعوام الماضية، فإنه ما زالت هناك آليات عملية وفعالة أقل من اللازم للتفاعل مع المجلس بشأن المسائل الرئيسية. وحتى حينما تجرى المناقشات، تشعر الدول الأعضاء في أغلب الأحيان بأن آراءها لا تؤخذ في الحسبان.

إن التحدي المائل أمامنا يتمثل في تلبية تلك الشواغل بطريقة تمكّن المجلس من إنجاز عمله بسرعة وبكفاءة، وفي الوقت نفسه تمنح الدول الأعضاء ثقة أكبر بقرارات المجلس.

ومثل البلدان الأخرى، ترى نيوزيلندا حاجة إلى إجراء بعض التغييرات الأساسية في أساليب عمل المجلس. أولا، بينما توفر المناقشات المفتوحة المنظمة فرصة طيبة لتسجيل الآراء، نود أن نشهد استخداما أكبر للجلسات غير الرسمية الأصغر التي يمكن فيها للمجلس ولأعضائه أن يناقشوا مسائل معينة. وشكلت الاجتماعات الإقليمية التي انعقدت خلال التفاوض بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

أيسلندا تشكيل مجلس أكثر تمثيلا وشرعية يعكس بشكل أفضل الوقائع الجغرافية السياسية القائمة اليوم. ونرى أنه ينبغي أن يكون هناك توسيع للعضوية الدائمة وغير الدائمة للمجلس على السواء. وفات الوقت على إجراء التغييرات منذ زمن طويل. وخلال المناقشة العامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر، أعرب وزير خارجية أيسلندا عن خيبة الأمل لأن اقتراحات مجموعة الأربعة لإصلاح مجلس الأمن بدا أنها لم تحظ بالتأييد الذي تستحقه: "فهى ... وإن لم تصل إلى حد الكمال، تمثل الأساس العملي الأهم لإصلاح المجلس. وبالتالي فإن ذلك النهج ما زال يتمتع بتأييد أيسلندا الثابت" (A/60/PV.16، الصفحة ٨).

وفي الواقع، كانت أيرلندا أحد مقدمي ذلك الاقتراح، مشروع القرار A/59/L.64، الذي قدم في تموز/يوليه الماضي في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ونرى أن ذلك الاقتراح ما زال صالحا وذا صلة بالموضوع. والتوصل إلى توافق لآراء على توسيع مجلس الأمن أمر مطلوب، ولكننا، بعد أكثر من ١٢ عاما من المناقشة، نعلم جميعا أنه لا يمكن التوصل إليه. وينبغي أن نستخدم السلطة الديمقراطية لاتخاذ القرار الموجودة تحت تصرف الجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن اغتنم هذه الفرصة كي أرحب بإنشاء تقرير مجلس الأمن، وهو منظمة مستقلة لا تتوخى الربح تابعة لمركز التنظيم الدولي بجامعة كولومبيا، ترمي إلى توفير المعلومات التحليلية المستمرة للجمهور بشأن أنشطة مجلس الأمن. وأؤمن بأن هذه المبادرة ستكون مفيدة على نحو خاص للوفود الصغيرة.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية):
أولا، أعرب عن تعاطف نيوزيلندا الصادق مع شعب المملكة

ونظّل نشعر بالقلق لأن عمل المجلس بشأن بعض المسائل لم يكن ممكناً بسبب استخدام واحد لحق النقض (الفيتو) أو الفيتو الصامت. وكانت هناك العديد من المناسبات في العام الماضي حينما حصلت حالات التأخير أو العجز الكامل بالرغم من التأييد الدولي الساحق لاتخاذ المجلس لقرار. إننا نأسف للحالة ونود مرة أخرى أن نسجل موقفنا المعارض بصورة لا لبس فيها لحق النقض، سواء في ما يتعلق بالأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن أو بأي أعضاء محتملين في المستقبل.

ونكتطفة أخيرة عن أساليب العمل، أود أن أرحب ترحيباً خاصاً بمشروع القرار الذي عممته في الأسبوع الماضي بصورة غير رسمية سويسرا وكوستاريكا والأردن وسنغافورة وليختنشتاين. إن المشروع يتناول عدداً من النقاط التي ذكرتها، ويحدونا وطيد الأمل أن يحفز المشروع إجراء مناقشة مفتوحة بناءً بين الأعضاء بشأن تقوية عمل المجلس.

أخيراً، كلمة عن توسيع مجلس الأمن. لقد أيد الزعماء، في اجتماع القمة العالمي، إجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن. وقد ألزموا أنفسهم بمواصلة الجهود لاتخاذ قرار بشأن المسألة. وترحب نيوزيلندا بذلك الالتزام. ونؤيد الرأي بأن مجلس الأمن ينبغي أن يكون أوسع تمثيلاً وأكثر فعالية وشفافية. ونعتقد أن أي توسيع يجري للمجلس يجب أن يشمل اليابان.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالشجب بأشد العبارات الأعمال الإرهابية الشنيعة التي وقعت في عمّان، وبالإعراب عن تعازينا القلبية للمملكة الأردنية الهاشمية ولأسر الضحايا.

إننا ممتنون لقرار الرئيس بعقد هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهي تتزامن مع مناقشاتنا بشأن

سابقة حميدة، مثلما تفعل الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يعقدها بعض أعضاء المجلس لمجموعاتهم الإقليمية.

كما نود أن نشهد المزيد من الاستخدام الواسع لأفرقة الصياغة التي تشمل الدول الأعضاء التي لا تعمل حالياً في المجلس. ويجري ذلك بنجاح بشأن مسائل مثل كوسوفو، وتيمور - ليشي، وأفغانستان. وعلى نحو مماثل، نطلب من الهيئات الفرعية لمجلس الأمن أن تنظر في إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس في عبء عمل هذه الهيئات، فضلاً عن تعزيز الشفافية وزيادة نطاق خبرة المجلس. ونطلب أيضاً أن تتم زيادة استجابة المجلس لمصالح وآراء البلدان المساهمة بقوات في ما يتعلق بإنشاء عمليات حفظ السلام وإدارتها واستعراضها.

وبالنسبة للمسألة الهامة المتمثلة في إجراء المشاورات، نلتزم أن يقيّم المجلس بعناية قدرات الدول الأعضاء حينما ينظر في اتخاذ تدابير إلزامية جديدة. وكما ذكرت بربادوس صباح هذا اليوم، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، بينما توجد في أغلب الأحيان أسباب قاهرة لوضع متطلبات عاجلة وشاملة تفرض على الدول الأعضاء، مثل تدابير مكافحة الإرهاب، يلزم إيلاء الاهتمام الواجب لقدرة الدول الأعضاء على الوفاء بتلك المتطلبات. ونرى أن المجلس بحاجة إلى إجراء حوار مفتوح وشامل مع جميع الدول الأعضاء بغية ضمان أن تكون أعباء الامتثال واقعية ويمكن إدارتها. وأثرنا ذلك الشاغل سابقاً في ما يتعلق بتأثير تلك المتطلبات، مثلاً، على جيراننا في منطقة المحيط الهادئ. ونرحب بالتركيز الأخير للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية، ونأمل أن يتم التمكّن من إيجاد وسائل مبتكرة لتلبية المتطلبات الصعبة المتعلقة بتقديم التقارير.

ديناميات عملية الإصلاح. ونموذج الاتحاد الأفريقي في الواقع قريب جدا من مقترح مجموعة الأربعة. وفي الجمعية العامة الأخيرة، لم يتمكن الاتحاد الأفريقي من تقديم قراره لبلت فيه ولا النظر في حل توفيق مع مجموعة الأربعة لأنه كان يحتاج إلى مزيد من الوقت لتوحيد موقفه. والآن فهمنا أن الاتحاد الأفريقي قرر، في مؤتمر قمة أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر، أن يتخذ إجراء بشأن هذه المسألة. وإننا نرحب بذلك القرار ونأمل أن يمهّد السبيل لقرار عن إصلاح مجلس الأمن.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة نشأت مؤخرا: هل ينبغي لنا أن تنتهج إصلاح مجلس الأمن على مراحل، جزءا جزءا؟ رأينا بوضوح هو أنه لا ينبغي ذلك. فالمقترح الإصلاحي الذي يتناول كل الجوانب الرئيسية هو وحده الذي يؤدي إلى النتائج المرضية.

إننا لا نريد مجلسا موسعا لا يغير أساليبه، ولا توصيات لإصلاح أساليب العمل تبدو جيدة على الورق لكنها لن تنفذ في مجلس يظل كما هو هيكليا. ما فتئ المجلس يعمل لفترة ٦٠ سنة بنظام داخلي مؤقت. كيف يمكننا أن نتوقع أن يحدث المجلس أساليب عمله الآن إذا ظل تكوينه كما هو؟

بغية إصلاح أساليب عمل المجلس، نحتاج إلى إجراء تغيير هيكلي في ميزان قوة المجلس. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وسيكون الأعضاء الدائمون الجدد ملزمين بالتزامات سياسية يقطعونها في عملية إصلاح المجلس. إنهم يعلمون بحكم تجربتهم عندما لا يتمتعون بعضوية المجلس أو كأعضاء منتخبين ما هي الاحتياجات الشرعية التي لها ما يبررها للعضوية خارج المجلس - على وجه التحديد، قدر أكبر من الشفافية والاشتمالية والمساءلة. لذلك تشكل هذه المجموعة أفضل أداة

مواضيع الإصلاح الملحة الأخرى، مثل إصلاح الإدارة، ومجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام. وذلك يؤكد بوضوح اقتناع رؤساء الدول الذي أعربوا عنه في الوثيقة الختامية، بأن إصلاح مجلس الأمن يعد جزءا أساسيا من الإصلاح العام.

وتعبر أيضا المناقشة العامة التي جرت مؤخرا في الجمعية العامة عن تلك الرؤيا، كما عبر عنها الأمين العام حين قال إنه لا يمكن لأي إصلاح في الأمم المتحدة أن يكتمل من دون إصلاح مجلس الأمن. وقد شدد حوالى ١٤٠ متكلما في تلك المناقشة على الحاجة إلى إصلاح المجلس. ومن البديهي أن هذه المسألة ستظل على جدول أعمالنا لأن الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات معترف بها على نطاق واسع. ولن نتخلص من المشكلة بمجرد الانتظار. إن العمل مطلوب، وسينجز.

لقد قدمت مجموعة الأربعة مقترحا شاملا يتولى بصورة أساسية القيام بأربع مهام. أولا، سيزيد من مشروعية وشفافية وفعالية المجلس. ثانيا، سيكفل مشاركة المساهمين الكبار في صون السلام والأمن الدوليين. ثالثا، سيكفل التمثيل المتساوي للبلدان النامية وللدول في نصف الكرة الجنوبي في المجلس، ورابعا، سيحسن أساليب عمل المجلس.

وما زلنا نعتقد - ونؤيد تأييدا تاما ما ذكره سفير أيسلندا - أن اقتراحنا يتناول بصورة أكثر شمولية احتياجات المجلس الإصلاحية. ومن الطبيعي أننا، واسمحوا لي أن أشدد على ذلك مجددا، سنظل منفتحين لمناقشة التعديلات والمقترحات الأخرى التي يمكن أن تحسن مقترحنا جوهريا، والتي يمكن أن توسع قاعدة الدعم للإصلاح.

وثمة اقتراحات أخرى تتم مناقشتها، مثل قرار الاتحاد الأفريقي والمقترح الخاص بأساليب العمل المقدم من خمسة بلدان. وكلها تبين الاهتمام المتواصل بالإصلاح وتساهم في

لإجراء التغيير. ولذلك السبب نعتقد أنه ليس من المفيد ولا من الواقعي فصل مسائل المجموعة الأولى عن المجموعة الثانية.

وهناك من يخشى من احتمال أن تقلل زيادة عضوية المجلس من فعاليته. لكن الفعالية لا تكمن حصرا في إجراءات صنع القرار، أي سهولة الحصول على الأغلبية اللازمة للتصويت لصالح قرار ما. فالفعالية تحددها أيضا شرعية الهيئة، بقدر ما يحددها عدد أعضائها. وإذا عبرت العضوية في هيئة ما بصورة ملائمة عن الحقائق السياسية القائمة اليوم، وإذا جسدت منظور كل المناطق في العالم، وإذا شملت في صنع قرارها الذين يساهمون بقدر أكبر في تنفيذ القرارات - حينئذ وحده سنحصل على هيئة كفؤة، سواء في اتخاذ القرارات أو في تنفيذها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

لقد أصبح من الواضح لنا جميعا أنه ليس هناك توافق في الآراء بخصوص إصلاح مجلس الأمن ولن يتحقق ذلك في المستقبل. لذا لا يمكن تفادي التصويت. ومن البديهي أن كل الذين يعارضون التصويت يريدون في الواقع منع إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أسأل كل الذين يحذرون من مغبة التصويت على هذه المسألة الحاسمة كيف لهم أن يوفقوا بين موقفهم والطلب الصريح الوارد في الوثيقة الختامية بتحقيق نتائج في إصلاح المجلس.

ثمة تناقض آخر. بعض الأعضاء في ما يسمى مجموعة المتحدين من أجل توافق الآراء، الذين عارضوا التصويت دائما، يؤيدون الآن مشروع قرار عن مسائل المجموعة الثانية ويعتزمون في نهاية المطاف طرح مشروع القرار ذاك للتصويت. ومن الواضح أنه لا يوجد توافق في الآراء على أساليب العمل أكثر مما هو موجود على توسيع العضوية. وإذا طُلب إجراء تصويت على المسألة الأولى، فإننا نرى أنه يجب القبول بإجراء تصويت على المسألة الأخرى أيضا.

في الأسبوع الماضي شبّه زميلي وصديقي، سفير باكستان، الأمم المتحدة بقارب شرعي قديم وراشح نحاول إصلاحه في منتصف الرحلة. واقترح أن نفعل ما بوسعنا من إصلاحات لازمة، ولكن من دون الإخلال بتوازن القارب وقلبه وإغراقه بالقيام بكل شيء في آن واحد. أعتقد أن تشبيه القارب في البحر مناسب جدا، لكنني أستخلص نتيجة مختلفة من ذلك التشبيه: إذا ما وجدنا أنفسنا نبحر في سفينة فيها العديد من الثقوب، فإنني أنصح بسد كل الثقوب وعدم ترك أحد أكبر الثقوب مفتوحا يتسرب منه الماء. وسأنصح